CFS
لجنة الأمن الغذائي العالمي

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثالثة والخمسون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 20–24 أكتوبر/تشرين الأول 2025

التقرير[1]

أوّلًا– المسائل التنظيمية

1- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) دورتها الثالثة والخمسين خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 24 أكتوبر/تشرين الأول 2025. وقد عُقدت هذه الدورة بصورة مختلطة على نحو ما اتفق عليه الأعضاء. وحضر الدورة مندوبون من 126 من أعضاء اللجنة و10 من الدول غير الأعضاء في اللجنة، وممثلون عن:

14 من وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها؛

و102 من منظمات المجتمع المدني؛[2]

و9 من منظمات البحوث الزراعية الدولية؛

و3 من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية؛

و52 من اتحادات القطاع الخاص[3] والمؤسسات الخيرية الخاصة؛[4]

و64 من المراقبين.

[1] نأت الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها عن هذا التقرير.

[2] قامت آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية بتيسير مشاركة المجتمع المدني. ويشمل هذا العدد 95 من منظمات المجتمع المدني التابعة لآلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية.

[3] يشمل هذا العدد 37 من المؤسسات التابعة لآلية القطاع الخاص.

[4] يشمل هذا العدد 6 من المؤسسات تحت مظلة آلية المؤسسات الخيرية.

2- وتم تسجيل 7 من الوزراء و5 من نواب الوزراء.[5] وستكون القائمة الكاملة بالأعضاء والمشاركين والمراقبين متاحة ضمن الوثيقة CFS 2025/53/Inf.5 على الرابط التالي: https://www.fao.org/cfs/plenary/cfs-53/document-list/ar

3- ويتضمن التقرير الملاحق التالية: الملحق ألف – جدول أعمال الدورة؛ والملحق باء – العضوية في لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ والملحق جيم – قائمة الوثائق؛ والملحق دال – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي؛ والملحق هاء – استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027؛ والملحق واو – توضيح موقف آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية؛ والملحق زاي – توضيح موقف باراغواي؛ والملحق حاء: ورقة نتائج الاقتراع السري لانتخاب عضوين في مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي من إقليم أوروبا؛ والملحق طاء: ورقة نتائج الاقتراع السري لانتخاب عضوين في مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

4- وأُحيطت اللجنة علمًا بأنّ الاتحاد الأوروبي يشارك في هذه الدورة طبقًا للفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.

5- وافتتحت الدورة رئيسة اللجنة سعادة السفيرة Nosipho Nausca-Jean Jezile، جنوب أفريقيا.

6- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني المؤقت.

7- وعيّنت اللجنة لجنة صياغة مؤلفة من الاتحاد الروسي والأردن والبرازيل وتايلند والجمهورية الدومينيكية وكندا وكولومبيا وكينيا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا إضافة إلى السيدة Lara Lobo من البرازيل كرئيسة للجنة الصياغة.[6، 7]

8- وأقرّت اللجنة الوثيقة CFS 2025/53/2 بعنوان "دليل إعداد التقرير النهائي للدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي".

وقد تم تسجيل الجلسة على نحو ما اتفق عليه الأعضاء.

---

[5] يشمل هذا العدد 6 من الوزراء و4 من نواب الوزراء الذين شاركوا بصورة شخصية.

[6] نأت أوكرانيا والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة وعددها 26 دولة بنفسها عن تعيين الاتحاد الروسي كعضو في لجنة الصياغة.

[7] نأى الاتحاد الروسي بنفسه عن تعيين لكسمبرغ كعضو في لجنة الصياغة.

ثانيًا– تعزيز التنسيق والإجراءات التعاونية – حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025[8]

9- ألقى البيانات الافتتاحية كلٌ من:

السيد António Guterres، الأمين العام للأمم المتحدة (رسالة عبر الفيديو)؛ والسيد Máximo Torero، رئيس الخبراء الاقتصاديين نيابةً عن السيد شو دونيو المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)؛ والسيد Álvaro Lario، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والسيد Carl Skau، نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيد Lok Bahadur Thapa، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيدة Akiko Suwa-Eisenmann، رئيسة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية؛ فضلًا عن رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويمكن الاطلاع على البيانات وعلى التسجيلات الفيديوية ضمن وثائق المعلومات الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي على الرابطين التاليين: https://www.fao.org/cfs/plenary/cfs-53/document-list/ar و https://www.fao.org/cfs/cfs-governance/cfs53/statements/en/

10- وقدّم السيد Máximo Torero عرضًا عن تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025.

11- وتلت هذا العرض حلقة نقاش حول ما تواجهه الأقاليم والفئات المعنية من تحديات في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، تولّت تيسيرها السيدة Luz María de Regil، مديرة إدارة التغذية وسلامة الأغذية في منظمة الصحة العالمية. وشارك في حلقة النقاش هذه كل من سعادة السيد Fredrick L. Matwang'a، السفير والممثل الدائم لكينيا؛ وسعادة السيدة Vani Sarraju Rao، السفيرة والممثلة الدائمة للهند؛ وسعادة السيدة Marilyn Giuseppina Di Luca Santaella، السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وسعادة السيد Toby Parker، القائم بالأعمال، الممثل الدائم المناوب للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وسعادة السيدة ابتهال الخريشا، نائب الممثل الدائم للأردن؛ والسيدة سعاد محمود، المسيرة العالمية للمرأة، آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية؛ والسيد Daniel Moss، المدير المشارك لصندوق الزراعة الإيكولوجية للأغذية، آلية المؤسسات الخيرية؛ والسيد Ramiro Costa، رئيس الخبراء الاقتصاديين، بورصة الحبوب في بوينس آيرس، الأرجنتين، آلية القطاع الخاص.

12- وعرضت رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي نتائج "التقرير الموجز الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة التعاونية من أجل تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء العالمية المستجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام" (الوثيقة CFS 2025/53/Inf.16).

13- ثم عرضت رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي نتائج المنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة بشأن معالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال إعمال الحق في الغذاء. وقدمت أمانات اتفاقيات ريو عروضًا حول الفرص المتاحة للأعضاء للمشاركة في العمليات ذات الصلة بالاتفاقيات، تولاها كل من السيد Motsomi Maletjane، رئيس فريق، وحدة فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموًا وخطط التكيف الوطنية، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والسيدة Astrid Schomaker، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة

[8] نأت الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية بنفسهما عن نص هذا القسم برمته.

للتنوع البيولوجي (رسالة عبر الفيديو)، والسيدة ياسمين فؤاد، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (رسالة عبر الفيديو).

14- وعُرضت نتائج الجلستين الموازيتين بشأن تعزيز الشراكات بين لجنة الأمن الغذائي العالمي والمبادرات الدولية ذات الصلة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. فقدمت السيدة Fernanda Machiaveli، نائب وزير التنمية الزراعية والزراعة الأسرية في البرازيل ومقررة هذه الجلسة نتائج الجلسة الموازية الأولى حول تعزيز الحوكمة المسؤولة للحيازة: دور الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

15- وقدّم السيد Paul Gulleik Larsen، السفير فوق العادة والمبعوث الخاص، وزارة الخارجية، النرويج، ومقرر هذه الدورة نتائج الجلسة الموازية الثانية حول إبقاء الأمن الغذائي والتغذية في صدارة جدول الأعمال العالمي: دور لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنتجاتها الخاصة بالسياسات في سياق التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر ومجموعة العشرين ومجموعة السبع.

16- وأدلى الأعضاء والمشاركون والمراقبون ببيانات المندوبين.

17- وإنّ اللجنة:

(1) أعربت عن قلقها العميق إزاء التقديرات التي تشير إلى أنّ ما يتراوح بين 638 و720 مليون شخص، أي ما يعادل نسبة 7.8 إلى 8.8 في المائة من سكان العالم، على التوالي، عانوا من الجوع في عام 2024، وما زال من المتوقع أن يعاني 512 مليون شخص من الجوع بحلول عام 2030؛

(2) وسلّطت الضوء على أنه رغم بعض بوادر التحسّن المسجّلة مؤخرًا في انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، ما زال العالم يسجّل مستويات أعلى بكثير من المستويات التي كانت سائدة قبل جائحة كوفيد-19، وما زال بعيدًا عن تحقيق المقصد 1 من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة؛[9]

(3) ولاحظت بقلق أنه رغم التحسّن الطفيف في بعض مؤشرات التغذية العالمية، مثل تقزم الأطفال، فإن التقدم الإجمالي غير كافٍ، خاصة في ما يتعلق بهزال الأطفال والوزن الزائد لدى الأطفال، وقد بقي من دون أي تغيير يُذكر مقارنةً بعام 2024؛

(4) وأقرّت باستنتاجات تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025، وأشارت إلى أن التضخم الكبير في أسعار الأغذية في العديد من البلدان قد أدّى، ضمن جملة عوامل أخرى، إلى تقويض تحقيق المقصدين 1 و2 من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والتمتع بأنماط غذائية صحية، خاصة في صفوف الفئات السكانية المنخفضة الدخل؛

[9] "القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030".

(5) وأكّدت الأثر غير المتناسب لتضخم أسعار الأغذية على النساء والأطفال والمجتمعات المحلية الريفية والأسر المعيشية المنخفضة الدخل، وعلى الحاجة إلى استجابات على مستوى السياسات لحماية الأشخاص في حالات ضعف وكذلك الحاجة إلى تخصيص استثمارات للحدّ من تواتر الصدمات في أسعار الأغذية وشدّتها؛

(6) ودعت إلى توطيد أواصر التعاون بين لجنة الأمن الغذائي العالمي ونظام المعلومات الخاصة بالأسواق الزراعية (AMIS) بهدف تحسين شفافية السوق، وتوجيه السياسات القائمة على الأدلة، ودعم الاستجابات المنسّقة لتقلّبات الأسعار والصدمات في النظام الغذائي؛

(7) وأخذت علمًا ورحّبت بنتائج المنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة بشأن معالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال إعمال الحق في الغذاء، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة CFS 2025/53/Inf.17، ولفتت الانتباه بصورة خاصة إلى ضرورة الترويج للسياسات القائمة على عمليات تشاركية عادلة وشاملة تعالج هذه التحديات المترابطة بطريقة تآزرية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ للجميع، مع التشديد في الوقت ذاته على أهمية الاستفادة من منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات على المستوى الوطني للمساعدة في تحديد هذه السياسات، ومع الإشارة إلى الحاجة إلى أدوات للدعم المالي تعكس احتياجات الجهات الفاعلة على أرض الواقع، مثل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين؛[10]

(8) ودعت الأعضاء والمشاركين إلى تشجيع دمج الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ للجميع[11] في السياسات الرامية إلى معالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، حيثما يكون ذلك ممكنًا، بما في ذلك ضمن سياق المساهمات المحددة وطنيًا، وخطط التكيف الوطنية وخطط عمل الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، وفقًا للأولويات والظروف والقدرات الوطنية؛

(9) وشدّدت على أهمية إبقاء التجارة في المدخلات والمنتجات الغذائية والزراعية مفتوحة لتجنب التأثير السلبي على الأمن الغذائي العالمي، أيضًا بموازاة منع التشوّهات التجارية والحواجز التجارية التي لا مبرر لها في هذا الصدد؛

(10) وذكّرت بالفقرة 24 من الميثاق من أجل المستقبل الذي أكّد مجددًا حثّ الدول بشدّة على الامتناع عن إصدار وتطبيق إجراءات اقتصادية من طرف واحد غير مطابقة للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة بما يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أكمل وجه، خاصة في البلدان النامية مع أخذ إسهامات الأعضاء بخصوص هذه المسألة بعين الاعتبار؛

(11) وطلبت الحصول على مزيد من الإحاطات من مؤلفي تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025 بشأن الجهود المبذولة لمعالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

---

[10] أكدت أستراليا من جديد أنه ينبغي تصميم آليات الدعم المالي كافة وتنفيذها بما يتوافق مع منظمة التجارة العالمية.

[11] الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد في الحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني

(12) وأخذت علمًا باللمحة العامة المقدّمة في الوثيقة CFS 2025/53/Inf.18 بعنوان "مذكرة معلومات أساسية للمنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي من إعداد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن معالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال إعمال الحق في الغذاء"؛

(13) ورحّبت بالمداولات حول اتفاقيات ريو وسلّطت الضوء على أهمية مواصلة المناقشات حول هذه المواضيع في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفقًا للولاية المنوطة بها، بما في ذلك من خلال التفاعلات بين أعضاء اللجنة وأمانتها واتفاقيات ريو؛

(14) ورحّبت بالاجتماعين اللذين عُقدا في سياق مسار العمل بشأن "الحوكمة التعاونية من أجل تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء العالمية المستجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام"، و"الحوار بشأن الحوكمة التعاونية حول تمويل الأمن الغذائي والتغذية" و"الحوار بشأن الحوكمة التعاونية حول الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة"، مع الإقرار بأهمية تعزيز الحوار المتعدد أصحاب المصلحة الذي يركز على آراء البلدان والجهات المعنية الأكثر تأثرًا بشأن هذه المواضيع؛

(15) وأخذت علمًا بنتائج جلستي الحوار، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة CFS 2025/53/Inf.16 بعنوان "التقرير الموجز الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة التعاونية من أجل تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء العالمية المستجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام"؛

(16) وأخذت علمًا بأن نسبة 80 في المائة تقريبًا من الأشخاص الذين يعانون من انعدام حاد في أمنهم الغذائي تعيش، وفقًا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025، في سياقات النزاعات والأزمات الممتدة. ومن هذا المنطلق، لا يمكن التصدي بشكل شامل للجوع، بما في ذلك أسبابه الجذرية، من دون معالجة هذه الأزمات الجارية، بما يشمل دوافعها الأساسية التي تؤدي إلى آثار بعيدة المدى على البيئة والصحة والإصحاح، ويمكن أن تفضي إلى اعتماد آليات تأقلم ضارة. ففي هذا السياق، ينبغي لأي إجراءات تُتّخذ أن تتماشى مع القانون الدولي الإنساني والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(17) وأقرّت بأن النزاعات وتغير المناخ والنكسات الاقتصادية والقيود التجارية والفقر وأوجه انعدام المساواة وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي وندرة المياه، ضمن جملة عوامل أخرى، تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وأنّ الحرب في أوكرانيا[12] زادت من انعدام الأمن الغذائي وعدم استقرار السوق. ورحّبت بالحوار الدبلوماسي الرامي إلى وضع حدّ للنزاع؛

(18) وذكّرت بأن القانون الدولي الإنساني يحظر تجويع المدنيين كوسيلة حرب وناشدت الأطراف في النزاعات المسلحة الامتثال للالتزامات المرعية والمتصلة بحماية الأعيان الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة وفقًا للقانون الدولي الإنساني؛

[12] ذكّر الاتحاد الروسي بأن النزاعات وتوصيفها وما لها من تداعيات قانونية لا تندرج ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة.

(19) وأدانت بشدّة استخدام الغذاء والمياه كأسلحة حرب في مناطق النزاع. وأحاطت علمًا باستنتاجات وتوصيات لجنة استعراض المجاعة التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي: قطاع غزة عام 2025،[13] التي تشير إلى أنّ المجاعة في غزة هي من صنع الإنسان، وأكّدت الحاجة الماسة إلى ضمان الوصول الموثوق والمستدام والكافي ومن دون عوائق إلى السلع والخدمات الأساسية – بما في ذلك الأغذية والمياه والإمدادات الطبية والطاقة– للمدنيين في جميع مناطق الأزمات، بما في ذلك قطاع غزة. وأكّدت من جديد أيضًا أهمية دور منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي، بالتنسيق مع وكالات أخرى للأمم المتحدة والشركاء الدوليين، في تقييم ومعالجة، ضمن ولاية كلٍّ منها، أثر النزاعات/الاحتلال على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة، في نزاعات العالم، بما في ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة. ورحّبت بتوقيع إعلان السلام والازدهار الدائمين وشجّعت جميع البلدان على دعم وضمان تنفيذ جميع عناصر الاتفاق المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛[14]

(20) وذكّرت باستنتاجات وتوصيات لجنة استعراض المجاعة التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بشأن قطاع غزة (2025) ودعت الدول الأعضاء كافةً إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما يتّسق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، لمنع الأعمال المؤدية إلى المجاعة ووقفها. وهذا يشمل المرور الفوري والآمن من دون عوائق للمساعدات الإنسانية في جميع المناطق المتضررة، خاصة في قطاع غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يجب على قوة الاحتلال أن ترفع بشكل عاجل القيود على تدفق المساعدات وأن تمكِّن منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من القيام بعمليات منقذة للحياة بكلّ أمان وفعالية؛[15]

(21) وذكّرت باستنتاجات لجنة استعراض المجاعة التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بشأن السودان[16] وأدانت بشدّة استخدام الغذاء والمياه كأسلحة حرب في مناطق النزاع، وشدّدت على الحاجة الملحة إلى ضمان وصول المدنيين في جميع ولايات إقليم دارفور، ولا سيما الفاشر، إلى السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه، بشكل موثوق ومستدام وكافٍ ومن دون عوائق؛

(22) وسلّطت الضوء على الافتقار إلى آلية للإنذار المبكر والاستجابة السريعة لرصد ومعالجة الحالات التي تؤثر على الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ، وطلبت من لجنة الأمن الغذائي العالمي مواصلة العمل بشأن هذه المسألة المهمة؛

---

[13] لجنة استعراض المجاعة التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي: قطاع غزة عام 2025

[14] نأت إسرائيل بنفسها عن هذه الفقرة، وأشارت إلى أنّ أسباب ذلك هي: (أ) التركيز غير المتناسب على غزة مقارنة بالنزاعات الأخرى التي تنطوي على جانب متعلق بالتغذية؛ (ب) تتجاوز هذه الفقرة نطاق لجنة الأمن الغذائي العالمي وقد أُدرجت لأسباب سياسية بحتة؛ (ج) اعتراض إسرائيل الشديد على استنتاجات تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ومنهجيته.

[15] نأت إسرائيل بنفسها عن هذه الفقرة وأشارت إلى أنّ سبب ذلك هو معارضتها بشدة لاستنتاجات تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ومنهجيته.

[16] أبدت جمهورية السودان تحفظها على هذه الفقرة الفرعية المتعلقة بنتائج وتوصيات لجنة استعراض المجاعة في ما يتعلق بتقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وأكدّت السودان أنّ هذه النتائج والتوصيات وُضعت من دون الالتزام بالمنهجية السليمة في جمع المعلومات وتحليلها وأنها تفتقر إلى المصداقية.

(23) وشدّدت على أهمية التنفيذ الفعّال لإطار لجنة الأمن الغذائي العالمي للعمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، وطلبت توفير معلومات محدّثة منتظمة عن التقدّم المحرز في هذا الخصوص، بما في ذلك عمليات المساءلة؛

(24) وسلّمت بالتوصيات المقدّمة إلى اللجنة لتوفير حيّز لإجراء مزيد من المناقشات بشأن تعزيز فهم مشترك للقضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، مثل التمويل والاستثمارات المسؤولة، ولعقد اجتماع للجهات الفاعلة المعنية لتبادل أفضل الممارسات والرصد والمساءلة والتعاون، والتشجيع على الاستفادة من منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات واستخدامها للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ؛

(25) وأقرّت بأن الأمن الغذائي والتغذية عنصران أساسيان للتنمية؛ وعلى هذا النحو، فإن توفير التمويل الكافي من مصادر عامة وخاصة لتحقيق هذه الأهداف يتسم بأهمية بالغة، وأخذت علمًا بالإشارات الواردة في ملخص الرئيس لجلسة الحوار حول الحوكمة التعاونية إلى الدور المركزي للسياسات العامة، وإلى أن مستويات الدين المرتفعة تطرح تحديًا لتمويل الأمن الغذائي والتغذية في سياق البلدان النامية، والدعوة إلى وضع احتياجات المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في صميم عملية وضع الحلول المالية المناسبة. ورحّبت "بالمنتدى الرفيع المستوى بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية"، في الدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي، كفرصة لأخذ هذه النقاط وغيرها من النقاط التي طرحت خلال الحوار بشأن الحوكمة التعاونية، لأنه يرتقي بالمناقشات حول هذا الموضوع؛

(26) وأعربت عن ضرورة مواصلة المناقشات حول دور لجنة الأمن الغذائي العالمي في تيسير التعاون في المسائل المتصلة بحوكمة الأمن الغذائي والتغذية مع الأخذ في الاعتبار مبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء؛

(27) ورحّبت بالتحضيرات لعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (ICCARD+20)، وشجّعت جميع الأعضاء على المشاركة في هذا المؤتمر؛ وأبرزت أهمية المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في تعزيز تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات التابعة للجنة، والاستفادة منها على النحو الأمثل، لا سيما في سياق تغير المناخ؛ وشجّعت كولومبيا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، على تقديم نتائج وتوصيات المؤتمر إلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الزراعة ولجنة الغابات ولجنة مصايد الأسماك فضلًا عن الجلسة العامة للدورة الرابعة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي، لمواصلة النظر فيها في إطار إجراءات منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك في إطار التحضير للمنتدى الرفيع المستوى بعنوان "تعزيز الحوكمة العادلة للأراضي لأغراض الأمن الغذائي والتغذية: استعراض التقدم على المستوى العالمي في مجال الإصلاح الزراعي وحقوق حيازة الأراضي" المزمع عقده في عام 2027؛

(28) وأبرزت الدور الهام للمبادرات والمحافل الدولية، مثل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، ومجموعة العشرين ومجموعة السبع، وكذلك الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف، في الحفاظ على الزخم السياساتي وتعزيز العمل الجماعي من أجل الأمن الغذائي والتغذية؛ وشدّدت على أهمية ضمان مشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي

الفاعلة في هذه السياقات وتوطيد التعاون لدعم ترجمة منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

ثالثًا– المنتدى الرفيع المستوى بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

18- استند المنتدى الرفيع المستوى إلى نتائج الفعاليات التي عُقدت قبل انعقاد الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2025 وتأمل فيها، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لتمويل التنمية في إشبيلية، إسبانيا بما في ذلك أعماله التحضيرية، والتقييم الثاني لحصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية (UNFSS+4) في أديس أبابا، إثيوبيا بالإضافة إلى حوار الحوكمة التعاونية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تمويل الأمن الغذائي والتغذية، وأنشطة المبادرات ذات الصلة، مثل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر. وافتتحت رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي المنتدى الذي تلته حلقتا نقاش تولى تيسيرهما السيد Jim Woodhill، قائد مبادرة Foresight4Food العالمية، جامعة أوكسفورد.

19- وتناولت حلقة النقاش الأولى ما تم إنجازه في مجال الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في عام 2025، والخطوات التالية، ودور لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) وقد تألفت من:

- السيدة Akiko Suwa-Eisemann، رئيسة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية؛
- السيد Navid Hanif، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛
- السيدة Afshan Khan، الأمينة العامة المساعدة، الأمم المتحدة ومنسقة حركة تعزيز التغذية (SUN)؛

20- وتناولت حلقة النقاش الثانية التحديات الرئيسية والحلول والاستجابات على مستوى السياسات في مجال الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية وقد تألفت من:

- معالي السيد Devesh Chaturvedi، وزير الزراعة ورفاه المزارعين، الهند؛
- السيدة Lucia Albano، نائب وزير الدولة، وزارة الاقتصاد والمالية، إيطاليا؛
- سعادة السيدة Demitu Hambisa Bonsa، السفيرة والممثلة الدائمة لإثيوبيا؛
- السيد Paul Garaycochea، مدير، سلاسل الإمداد المستدامة، النظم الزراعية والغذائية، وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الاتحادية، جمهورية ألمانيا الاتحادية؛
- السيدة Federica Diamanti، نائب الرئيس المساعدة للعلاقات الخارجية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
- السيد Domenico Nardelli، أمين الصندوق، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية؛
- السيد Rajesh Singh، مدير قسم التوريد والاستدامة، مؤسسة Africa Improved Foods (Holding) B.V، وممثل آلية القطاع الخاص؛
- السيد Afantchawo Koudasse، رئيس كلية الشباب التابعة لمبادرة ROPPA وممثل آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية.

21- وإنّ اللجنة:

(أ) رحّبت بالمنتدى الرفيع المستوى الذي ضمّ طيفًا واسعًا من أصحاب المصلحة لمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بتعبئة موارد مالية كافية وملائمة[17] لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية، وتقديم الحلول والسياسات، وتوطيد التعاون من أجل تحسين وزيادة الاستثمارات المسؤولة الرامية إلى الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

(ب) وأخذت علمًا بالعرض العام الوارد في الوثيقة CFS 2025/53/Inf.20 بعنوان "مذكرة معلومات أساسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية"؛

(ج) وأخذت علمًا بالعروض المقدمة بشأن نتائج حوار الحوكمة التعاونية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تمويل الأمن الغذائي والتغذية، والمؤتمر الرابع للأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية الذي عقد في إشبيلية، إسبانيا إضافة إلى التقييم الثاني لحصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية (UNFSS+4) الذي عُقد في أديس أبابا، إثيوبيا، وسلّط الضوء على أهمية متابعة هذه النتائج لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها؛

(د) وشدّدت على دور القطاع العام في تمويل الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك من خلال إعادة تخصيص النفقات الوطنية، وتهيئة بيئات مُمَكِّنة لتشجيع الاستثمارات المسؤولة وزيادة فرص الحصول على التمويل، ومواءمة سياسات التمويل العام مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛

(هـ) وشجّعت القطاع الخاص على الاستثمار بشكل مسؤول في النظم الزراعية والغذائية، خاصةً في البلدان النامية، من خلال اتباع نهج استراتيجي طويل الأمد وشدّدت على ضرورة تهيئة بيئة سياسات مُمَكِّنة تُسهِّل الاستثمارات الخاصة المسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية، والدور الذي يُمكن أن تؤديه الاستثمارات العامة في تحفيز الاستثمارات الخاصة المسؤولة وتقليل مخاطرها؛

(و) وشجّعت التمويل الفعّال والمبتكر والمستدام والمتوافق مع السياسات والبرامج الوطنية بالإضافة إلى الأطر التنظيمية، خاصةً بالنسبة إلى البلدان النامية لتشجيع الاستثمار في النظم الغذائية ودعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ؛

[17] يُعد قياس الفجوة في تمويل الأمن الغذائي والتغذية عمليةً معقدةً تواجه تحدياتٍ عديدة ومتنوعة. ويُقترح فقط تقدير للفجوة على صعيد الأمن الغذائي والتغذية، مع العلم أن هذا التقدير سيختلف تبعًا لما يلي: (1) نطاق الأهداف؛ (2) والجهة التي تُقيّم الفجوة؛ (3) والتقييم الوطني أو الإقليمي أو الدولي؛ (4) والمنهجيات المستخدمة؛ (5) وتكاليف التدخلات، بدءًا من تجنب الجوع الحالي أو الحد منه وصولًا إلى تمكين النظم الغذائية من أجل توفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع، حاضرًا ومستقبلًا. وأشارت "مذكرة المعلومات الأساسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (الوثيقة CFS 2025/53/Inf.20) إلى أنّ تقديرات الفجوة المالية للأمن الغذائي والتغذية في الأدبيات تتراوح بين 7 مليارات و1.338 مليار دولار أمريكي في السنة.

(ز) وأكّدت على الأهمية الحاسمة لحشد الموارد والحصول عليها من أجل الاستثمارات المسؤولة للجهات الفاعلة في النظم الغذائية، لا سيما صغار المنتجين، والمزارعين الأسريين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من خلال القطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية، وشددت على ضرورة دعمهم بالموارد والسياسات العامة المواتية التي تضمن أسعارًا عادلة لمنتجاتهم والوصول الميسور الكلفة إلى الائتمانات بمعدلات معقولة؛

(ح) وسلّطت الضوء على دور مصارف التنمية المتعددة الأطراف في توطيد التعاون بين مختلف الجهات المعنية، وتعزيز فرص الحصول على التمويل، ووضع آليات تمويل مبتكرة وفعّالة، بالإضافة إلى دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بموازاة احترام الحق في غذاء كافٍ ودعم إعماله المطرد؛

(ط) وشجّعت جميع الجهات المعنية على استخدام منتجات اللجنة السياساتية ذات الصلة، ولا سيما مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية، وتوصيات السياسات المتعلقة بالاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي، من أجل دعم تهيئة بيئات مواتية للاستثمارات المسؤولة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز فرص الحصول على الموارد المالية وتعبئتها بما يتماشى مع الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ؛

(ي) ودعت المنظمة إلى عقد إحاطة فنية للأعضاء بشأن أداة الاستخدام الأمثل للسياسات (PolOpT) ودورها الاستراتيجي في مساعدة الأعضاء على تمويل النظم الغذائية المستدامة؛

(ك) وأكّدت مجددًا على ضرورة مساعدة البلدان النامية لتحقيق القدرة على تحمل الديون في الأمد الطويل من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف أعبائها، وإعادة هيكلتها، وإدارتها السليمة، حسب الاقتضاء، من أجل القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية؛

(ل) وأخذت علمًا بالتعليقات التالية التي تمّ الإدلاء بها في الجلسة العامة:

(1) أقرّت الوفود بالتحديات الراهنة والحلول الممكنة التي جرى تشاطرها. وأبرز عدد من المداخلات دور صغار المنتجين والحاجة إلى إصلاح هيكل الديْن الدولي ودور الابتكار والتكنولوجيا والنُهج الموجهة بالبيانات في تعظيم أثر التمويل للأمن الغذائي والتغذية وإخضاعه للمساءلة؛

(2) وكان هناك اعتراف بلجنة الأمن الغذائي العالمي على أنها المنصة الأساسية لتشجيع الحوار وتشاطر الممارسات الجيدة وتنسيق الإجراءات بين أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل للأمن الغذائي والتغذية.

رابعًا– تعزيز الأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل: إقرار واعتماد توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي[18]

22- بحثت اللجنة في الوثيقة CFS 2025/53/5 بعنوان "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي" كما قدمها سعادة السيد Jujjavarapu Balaji، الممثل الدائم المناوب للهند ومقرّر عملية التقارب بين السياسات.

23- وإنّ اللجنة:

(أ) أقرّت الوثيقة CFS 2025/53/5 بعنوان "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي" باعتبارها إطارًا عالميًا للسياسات موجهًا نحو الإجراءات ومتفقًا عليه بين الحكومات وطوعيًا وغير ملزم من أجل مؤازرة الجهود التي تقودها البلدان سعيًا إلى تحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛

(ب) وأعربت عن خالص تقديرها للقيادة الفعّالة للمقرّر، وأشادت بعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية من أجل إعداد التقرير عن "تعزيز النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي"؛

(ج) ورحّبت بالمداخلة الرئيسية التي أدلت بها السيدة Anna Scavuzzo، نائب رئيس بلدية ميلانو، إيطاليا (ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية) ودعت جميع أصحاب المصلحة في اللجنة إلى دعم هذه التوصيات في مجال السياسات والتشجيع على نشرها واستخدامها وتطبيقها على جميع المستويات ضمن أوساطهم، وبالتعاون مع المبادرات والمنصات الأخرى ذات الصلة، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في "خطة العمل بشأن تعزيز اعتماد منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات" (الوثيقة CFS 2024/52/5)؛

(د) وشجّعت جميع أصحاب المصلحة على تشاطر الالتزامات وتوثيق الدروس المستفادة من استخدام هذه التوصيات في مجال السياسات، وتشاطر التقدّم المحرز والتجارب المكتسبة مع اللجنة من أجل تقييم مدى استمرار جدوى هذه التوصيات وفعاليتها وتأثيرها، بما يتماشى مع ممارسة الرصد المعتمدة من جانب اللجنة والتي تقوم على مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة؛

[18] نأت الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية بنفسهما عن إقرار الوثيقة بعنوان "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي".

(هـ) وأوصت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، بمواصلة مساعدة الأعضاء على تعزيز قدرتهم على تطبيق التوصيات في مجال السياسات، ومعالجة الترابط المتزايد بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية كأساس لوضع سياسات للأمن الغذائي والتغذية تعكس الواقع المعقد لهذه المجتمعات المحلية المترابطة؛

(و) وقرّرت إحالة التوصيات في مجال السياسات إلى الأجهزة الرئاسية لكلٍّ من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي لمواصلة النظر فيها في ما يتعلق بتنفيذها ودعم استخدامها على المستوى القطري، بناءً على طلب البلدان وتماشيًا مع أحكام الفقرة 17 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة، والفقرة 1 من المادة 10 من اللائحة الداخلية للجنة وطبقًا للفقرة 22 من وثيقة إصلاح اللجنة؛

(ز) وقرّرت أن تطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تشجيع تنفيذ هذه التوصيات في مجال السياسات وتعميمها على نطاق واسع على جميع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية، بما يتماشى مع أحكام الفقرة 15 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة والفقرة 4 من المادة 10 من اللائحة الداخلية للجنة والفقرة 21 من وثيقة إصلاح اللجنة؛

(ح) ووافقت على إدراج التوصيات في مجال السياسات هذه في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الذي وضعته اللجنة.

خامسًا– بناء نظم غذائية قادرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية

24- عرضت رئيسة اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية الوثيقة CFS 2025/53/Inf.21 بعنوان *تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول بناء نظم غذائية قادرة على الصمود (2025)*. وقدّمت السيدة Alison Blay Palmer، قائدة الفريق المسؤول عن المشروع التابع لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى.

25- وإنّ اللجنة:

(1) ثمّنت مع التقدير عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية من أجل إعداد التقرير عن "بناء نظم غذائية قادرة على الصمود" والعرضين اللذين قدمتهما كلٌّ من السيدة Akiko Suwa-Eisenmann والسيدة Alison Blay Palmer بشأن القرائن ذات الصلة الرئيسية الخاصة بالسياسات والواردة في التقرير؛

(2) وذكّرت بالأحكام الواردة في القسم ألف–2–3. (بناء نظم غذائية قادرة على الصمود) من القسمين الموضوعي والمتجدّد لبرنامج العمل المتعدد السنوات المحدّث للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027 (الوثيقة CFS 2025/53/9)؛

(3) وأقرّت بأهمية اتباع عملية شاملة، مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة المهتمين، تفضي إلى إعداد مجموعة متفق عليها من التوصيات من أجل تقديمها إلى اللجنة لكي توافق عليها في دورتها الرابعة والخمسين في أكتوبر/تشرين الأول 2026؛

(4) ورحّبت بتعيين سعادة السيدة Jhenifer Mojica Flórez، السفيرة والممثلة الدائمة لكولومبيا، كمقررة لعملية التقارب بين السياسات؛

(5) وأخذت علمًا بالتعليقات الإضافية التالية:

- أهمية مسار العمل السياساتي هذا في سياق أوجه الضعف وعدم المساواة المتفاوتة في الزراعة والنظم الغذائية على مستوى العالم؛
- والحاجة الملحّة إلى تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات القصيرة الأجل والضغوط الطويلة الأجل، مع الاعتراف بأنّها تؤثر على الأفراد والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية والبلدان بشكل مختلف؛
- والحاجة إلى اعتماد نهج شامل لتحويل النظم الغذائية بطرق شاملة وعادلة ومستدامة. ويستلزم ذلك تنفيذ استراتيجيات تطلّعية تتصدّى للتحديات الهيكلية الكامنة التي تواجهها الزراعة والنظم الغذائية على مستوى العالم، عوضًا عن التركيز ببساطة على التخفيف من وطأة المخاطر؛
- وأهمية الاستفادة من جميع المنتجات السياساتية ومسارات العمل ذات الصلة الخاصة باللجنة لدعم وضع التوصيات بشأن بناء نظم غذائية قادرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

سادسًا– تعزيز أثر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات

26- إنّ اللجنة:

(أ) رحّبت بالجلسة بشأن "تعزيز أثر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات" كفرصة لمناقشة التقدم المحرز والتحديات وسبل تحسين استخدام منتجات سياسات اللجنة على جميع المستويات بهدف إرشاد الاستراتيجيات المستقبلية المتعلقة بالاستفادة منها؛

(ب) ورحّبت بالمداخلات التي قدمها المتحدثون التالية أسماؤهم:

- السيد Stefanos Fotiou، مدير مركز تنسيق النظم الغذائية في الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة؛
- والسيد Benjamin Davis، مدير، شعبة التحول الريفي الشامل والإنصاف بين الجنسين، منظمة الأغذية والزراعة؛
- والسيدة Elisabetta Gotor، العالمة الرئيسية، تحالف المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والمركز الدولي للزراعة الاستوائية؛
- والسيدة Siti Rozaimeriyanti Dato Haji Abdul Rahman، الأمينة العامة، جمعية البرلمانيين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (رسالة عبر الفيديو).

(ج) ودعت مجدّدًا أعضاء اللجنة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين فيها، بما في ذلك آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية، إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات الواردة في "خطة العمل بشأن تعزيز اعتماد منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات" (الوثيقة CFS 2024/52/5)، وتتبّع الأنشطة المضطلع بها، إضافة إلى المشاركة في تعبئة الموارد لاعتماد منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات؛

(د) وأكدت على أهمية تعزيز الروابط وتحديد أوجه التآزر المحتملة مع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، ومركز تنسيق قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية، من بين جهات أخرى، ودعتهم إلى مواصلة تعزيز دمج منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات في التشريعات والبرامج الفنية وأطر السياسات؛

(هـ) وأقرّت بالعمل الذي قام به العديد من أصحاب المصلحة لتعزيز استخدام منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات على جميع المستويات، وسلّطت الضوء بشكل خاص على الإشارة الواردة في تقرير الدورة الأربعين بعد المائة للجنة البرنامج في منظمة الأغذية والزراعة (CL 177/9) التي عقدت في مارس/آذار 2025، على نحو ما أقرّها مجلس المنظمة في دورته السابعة والسبعين بعد المائة، والتي تشير إلى أهمية اللجنة وجميع منتجاتها الخاصة بالسياسات لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة، والدعوة إلى دمجها في عمل المنظمة.

سابعًا– التوجّه الاستراتيجي للجنة الأمن الغذائي العالمي نحو عام 2030

27- إنّ اللجنة:

(أ) صادقت على الوثيقة CFS 2025/53/9 بعنوان "استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027 – مع مشروع قرار"، على نحو ما عرضتها السيدة Erma Rheindrayani، الممثلة الدائمة المناوبة لإندونيسيا والمقررة لعملية استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المتعدد السنوات؛

(ب) وأشارت إلى أنّ التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024–2027 سيكون مرهونًا بتوافر القدر الكافي من الموارد المالية والبشرية، مع مراعاة وجود عبء عمل يمكن إدارته طبقًا لما جاء في الوثيقة CFS 2018/45/3؛

(ج) وشجّعت بشدّة الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما على الوفاء باتفاقها الشفهي من أجل تقاسم تكاليف ميزانية أمانة اللجنة بالتساوي، إمّا من خلال مساهمات نقدية أو عينية، وذلك للدلالة على ملكيتها المشتركة والتزامها المشترك تجاه اللجنة من خلال التعاون الفعّال بين تلك الوكالات؛

(د) ورحّبت بالنسخة المحدثة من "استراتيجية لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال الاتصالات" (الوثيقة CFS 2025/53/Inf.25)، التي تهدف إلى تعزيز مكانة اللجنة باعتبارها المنصة الحكومية الدولية الرئيسية والشاملة لسياسات الأمن الغذائي والتغذية؛

(هـ) ورحّبت بالنسخة المحدثة من "استراتيجية لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال تعبئة الموارد" (الوثيقة CFS 2025/53/Inf.26)، التي تسعى إلى تنويع وزيادة التمويل من مجموعة أوسع من المصادر بموازاة تشجيع المساهمات من خارج الميزانية غير المخصصة حرصًا على حياد اللجنة واستقلاليتها؛

(و) وشجّعت جميع أصحاب المصلحة على النظر في كيفية المساهمة في جهود الاتصال وتعبئة الموارد لضمان بقاء عمل اللجنة متينًا وشاملًا وقادرًا على الاستجابة للاحتياجات العالمية والإقليمية والوطنية؛

(ز) وشدّدت على تطبيق ضمانات الوكالات التي توجد مقارها في روما لمنع حدوث تضارب في المصالح بشأن تمويل اللجنة.

ثامنًا– حدث مواضيعي عالمي عن النزاعات والأمن الغذائي والتغذية: النهوض باعتماد إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة

28- تمثل الهدف من الحدث المواضيعي العالمي حول النزاعات والأمن الغذائي والتغذية في تقييم التقدم المحرز في الاستفادة من إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة (إطار العمل) الذي أُقرّ في عام 2015، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإقراره.

29- وتولّى السيد Conor Elliot، كبير الموظفين المسؤولين عن حالات الطوارئ وإعادة التأهيل وقائد فريق الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة) تيسير حلقة النقاش، التي تخللها عرض رئيسي قدمته السيدة Edith Heines، مديرة شعبة البرامج والسياسات والتوجيه، برنامج الأغذية العالمي.

30- وتألفت حلقة النقاش من:

الجزء الأول

- معالي السيد Vernet Joseph، وزير الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، هايتي؛
- معالي السيد سالم عبد الله السقطري، وزير الزراعة والري والثروة السمكية، اليمن؛
- السيد Moustapha Awil Djama، مدير إدارة صحة الأسرة، الصومال؛
- السيد Michael Fakhri، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء.

الجزء الثاني

- السيدة رشا عمر، المديرة القطرية لجيبوتي والصومال والسودان؛ شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (عبر الإنترنت)؛
- السيد Jose Lopez، مدير عالمي، التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – منظمة الأغذية والزراعة)؛
- السيد Giap Minh Bui، الأخصائي الرئيسي في الموارد الطبيعية والزراعة، مصرف التنمية الآسيوي (عبر الإنترنت)؛

- السيدة Azra Sayeed، المديرة التنفيذية لمنظمة "Roots for Equity"، ممثلة آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية؛
- السيد Rajesh Singh، مدير المشتريات والاستدامة، شركة Africa Improved Foods (Holding) B.V.، ممثل آلية القطاع الخاص؛
- السيدة Nana Yohari، قائدة شبابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حركة تعزيز التغذية (رسالة عبر الفيديو).

31- وإنّ اللجنة:

(أ) رحّبت بالحدث المواضيعي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الثالثة والخمسين كمساهمة في تقييم الإطار وتعزيز الاستفادة منه، وكفرصة مفيدة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في استخدام إطار العمل وتطبيقه على جميع المستويات؛

(ب) وأخذت علمًا باللمحة العامة الواردة في الوثيقة CFS 2025/53/Inf.27 "رصد استخدام إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة وتطبيقه – تحليل الأمانة للمساهمات الواردة للاسترشاد بها خلال الحدث المواضيعي العالمي"؛

(ج) ووافقت على أن حالات الأزمات الممتدة تتطلب اهتمامًا خاصًا، وأن الاستجابات المناسبة لهذه السياقات تختلف عن تلك المطلوبة في حالات الأزمات القصيرة الأمد أو في سياقات التنمية غير المتعلقة بالأزمات؛

(د) وأكّدت من جديد أن الهدف العام لإطار العمل هو تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المتضررين من الأزمات الممتدة أو المعرضين لخطرها بطريقة تعالج الأسباب الكامنة، ومن ثم الإسهام في الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، وأخذت في الحسبان نواتج "حوار الحوكمة التعاونية بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة" الذي عقدته لجنة الأمن الغذائي العالمي في 24 يوليو/تموز 2025؛

(هـ) وأقرّت بأن المبادئ المنصوص عليها في الإطار لا تزال ذات صلة، وتؤكد كذلك على وجوب احترام التزامات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات؛

(و) وأعربت عن قلقها العميق إزاء تزايد الأزمات الممتدة، واستخدام الغذاء كسلاح حرب، وعدم الاحترام المنتظم للمبادئ الأساسية لإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، وحثّت على احترام هذه المبادئ؛

(ز) وأوصت البلدان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين ببذل جهود إضافية للتشجيع على تنفيذ إطار العمل على نطاق أوسع، لا سيما على المستوى الوطني؛

(ح) وأخذت علمًا بالتعليقات التالية المقدمة في الجلسة العامة:

(1) أهمية الترويج لسياسات وإجراءات متسقة ومنسقة جيدًا في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتعزيز القدرة على الصمود في الأزمات الممتدة، بما يتماشى مع مبادئ إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، بمشاركة وتنسيق العديد من الجهات الفاعلة على المستويات كافة؛

(2) وضرورة تعميم إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة والتوعية به، والتشجيع على تفعيله لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في سياق الأزمات الممتدة؛

(3) والحاجة إلى توفير الدعم الفني والموارد المالية الكافية لبناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة.

تاسعًا– تعزيز الزخم والالتزام من أجل التغذية: تسريع العمل حتى عام 2030 وما بعده

32- إنّ اللجنة:

(أ) رحّبت بالعرض الذي قدمته الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016–2025) الذي تمّ تمديده حتى عام 2030، وبالمشاورات غير الرسمية المقرّرة التي تهدف إلى جمع إسهامات من مختلف أصحاب المصلحة، وبناء الزخم، وتعزيز الالتزام السياسي، ودفع الإجراءات العالمية من أجل تحسين نتائج التغذية حتى عام 2030 وما بعده؛

(ب) ورحّبت بالعروض التي قدمها سعادة السيد Tanguy Stehelin، السفير والممثل الدائم لفرنسا، والسيدة Joanna Francis، كبيرة مستشاري التغذية، وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

(ج) وأعربت عن قلقها العميق إزاء استمرار التحديات المتعلقة بالتغذية على الصعيد العالمي، على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في تعزيز سياسات التغذية وتحسين نتائج الصحة والتغذية في العديد من البلدان؛

(د) وأكّدت أهمية التزامات البلدان بالعمل التي قُطعت في مؤتمر قمة التغذية من أجل النمو الذي عُقد في باريس، فرنسا في عام 2025، والتي أسفرت عن أكثر من 400 التزام، وما يقرب من 28 مليار دولار أمريكي لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأغذية والتغذية، وتطلعت إلى تنفيذها بالكامل؛

(هـ) وأكّدت مجددًا على الدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة الأمن الغذائي العالمي في تعزيز الاتساق بين السياسات ومنع التجزئة عبر مجموعة واسعة من المبادرات الدولية التي تعالج الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، ودعت أصحاب المصلحة المعنيين إلى تعزيز استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية لدعم البلدان في وضع سياسات وقوانين وبرامج وخطط استثمارية وطنية متعددة القطاعات من أجل أنماط غذائية صحية من خلال نظم غذائية مستدامة؛

(و) وأعربت عن قلقها العميق حيال تدهور الأمن الغذائي والتغذية في هايتي، وذلك بسبب تضافر الأزمات التي تحد من الوصول إلى الغذاء الكافي والخدمات الأساسية؛ وأخذت علمًا بالجهود التي تبذلها الحكومة، بدعم من المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركاء آخرين، من أجل تعزيز النظم الغذائية وقدرة المجتمعات على الصمود؛ وشدّدت على الحاجة إلى تعزيز الدعم الفني والمالي والمؤسسي للنهوض بالأولويات الوطنية الرامية إلى تحسين التغذية وتعزيز التعافي الزراعي ودعم التنمية المستدامة.

عاشرًا– المسائل الأخرى

ألف– ترتيبات الدورة الرابعة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي

33- أوصت اللجنة بعقد دورتها الرابعة والخمسين خلال الفترة من 19 إلى 23 أكتوبر/تشرين الأول 2026 في المقر الرئيسي للمنظمة في روما، على النحو المشار إليه في الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة والدورات الرئيسية الأخرى في الفترة 2025–2026. وسيحدّد المدير العام للمنظمة، بالتشاور مع رئيس اللجنة، المواعيد النهائية للدورة.

باء– انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب والمناوبين

34- انتخبت اللجنة الأستاذ أنس عبدالرؤوف النابلسي، عميد كلية الزراعة وأستاذ في علم الأحياء الدقيقة الغذائي وسلامته، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (الأردن)، رئيسًا للجنة.

35- وانتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء مكتب اللجنة ومناوبيهم التاليين:

(1) الأعضاء:

- أفريقيا: تنزانيا وجنوب أفريقيا؛
- آسيا: الصين والهند؛
- الشرق الأدنى: جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية؛
- أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة الأمريكية؛
- جنوب غرب المحيط الهادئ: نيوزيلندا.

(2) الأعضاء المناوبون:

- أفريقيا: تونس وزامبيا؛
- آسيا: إندونيسيا وتايلند؛
- أوروبا: رومانيا وسويسرا؛
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: بنما والجمهورية الدومينيكية؛
- الشرق الأدنى: الأردن والكويت؛
- أمريكا الشمالية: كندا؛
- جنوب غرب المحيط الهادئ: أستراليا.

36- وانتخبت اللجنة بالاقتراع السري أعضاء المكتب التاليين:

- أوروبا: بلغاريا وفرنسا؛[19]
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: البرازيل وكولومبيا.[20]

جيم- اعتماد التقرير النهائي

37- تم اعتماد التقرير في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

[19] ترد ورقة نتائج التصويت في الملحق حاء.

[20] ترد ورقة نتائج التصويت في الملحق طاء.

الملحق ألف – جدول أعمال الدورة

لمحة عن الجلسة العامة للدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)

ستُستهَلُّ الجلسة العامة ببيانات افتتاحية يلقيها ممثلون رفيعو المستوى عن الأمم المتحدة، يليها عرض عن تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025"، وحلقة نقاش بشأن وجهات النظر الإقليمية وعرض للتقرير الموجز الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة التعاونية فضلًا عن نتائج المنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة بشأن المناخ والتنوع البيولوجي والحق في الغذاء. وستُعقد جلستان موازيتان خلال استراحة الغداء بهدف تحفيز الحوارات التفاعلية حول الشراكات القائمة والمحتملة بين لجنة الأمن الغذائي العالمي والمبادرات الدولية ذات الصلة وحول سبل الاستفادة على النحو الأمثل من المنصة المتعددة أصحاب المصلحة التابعة للجنة ومنتجاتها الخاصة بالسياسات والقائمة على الأدلة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. ومع أن هاتين الجلستين لا تشكّلان جزءًا من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة، فإن نتائجهما ستُحال إلى الجلسة العامة من قبل مقررين تم اختيارهما من بين أعضاء اللجنة. وستُعقد الجلستان بشكل تفاعلي وستركزان على المواضيع التالية:

- الجلسة 1: تعزيز الحوكمة المسؤولة للحيازة: دور الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (ICCARD+20)؛
- الجلسة 2: إبقاء الأمن الغذائي والتغذية في صدارة جدول الأعمال العالمي: دور لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنتجاتها الخاصة بالسياسات في سياق التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر ومجموعة العشرين ومجموعة السبع.

وسيتشارك أصحاب مصلحة مختلفون في تنظيم الجلستين اللتين سيتولى ميسّران الإشراف عليهما.

ومن المرتقب أن تصادق اللجنة خلال دورتها الثالثة والخمسين على توصياتها الخاصة بالسياسات والمتعلقة بتعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي، فضلًا عن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة 2024–2027.

وستستضيف الجلسة العامة منتدى رفيع المستوى مخصصًا للاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، في حين ستُخصّص جلسة أخرى لمناقشة تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول بناء نظم غذائية قادرة على الصمود وتبادل الآراء بهذا الخصوص.

وإضافة إلى ذلك، ستتخلّل الجلسة العامة مناقشة حول التقدم المحرز في استخدام منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات والتحديات في هذا الصدد وسبل تحسين استخدامها، بالإضافة إلى جلسة مخصّصة لتقييم رصد استخدام إطار عمل اللجنة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، وتطبيقه.

وستنتخب اللجنة أيضًا رئيسها الجديد وأعضاء المكتب ومناوبيهم.

ضبط الوقت والمشاركة الرفيعة المستوى

تتيح الجلسات العامة لدورة اللجنة الفرصة لإقامة حوار هادف وتفاعل مجدٍ بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك إفساح المجال لرؤساء الوفود للإدلاء ببياناتهم الرسمية أمام الجلسة العامة المفتوحة، أو تقديمها خطيًا إذا كان هذا الخيار هو المفضل. ويرجى من المندوبين التحلّي بالاقتضاب في مداخلاتهم (ثلاث دقائق كحد أقصى، ما لم يكن من يدلي بها أحد الوزراء أو رئيس وفد إحدى الهيئات أو نيابة عن مجموعة إقليمية بأكملها فتكون المدة عندها خمس دقائق) على أن تكون على صلة وثيقة بموضوع النقاش. ومن غير المحبّذ إلقاء بيانات رسمية مسهبة، ولكن يمكن إرسال النسخة الإلكترونية من العروض التي تتعدى الوقت المخصّص إلى أمانة اللجنة من أجل نشرها على موقعها الإلكتروني المتاح للعموم. وسيُستعان بنظام الإشارات الضوئية لمساعدة المندوبين على الالتزام بالوقت المخصّص لهم. ويرجى من جميع المندوبين إرسال بياناتهم بواسطة البريد الإلكتروني بالكتابة إلى: cfs@fao.org، قبل ساعة واحدة على الأقلّ من بدء الدورة لكي يتسنّى نقلها إلى المترجمين الفوريين لأغراض الترجمة الفورية باللغات الرسمية الست للمنظمة ونشرها في القسم الخاص بالبيانات على الصفحة الإلكترونية الخاصة بالدورة الثالثة والخمسين للجنة (بلغتها الأصلية). وفي حال كان وفد أحد البلدان الأعضاء يضم مشاركةً رفيعة المستوى من قبيل وزير أو نائب للوزير أو وزير دولة (أو ما يعادله)، يجدر عندها إبلاغ الأمانة بذلك لإعطاء الأولوية لرئيس الوفد المذكور طبقًا لاعتبارات شؤون المراسم على قائمة المتحدثين.

أوّلًا– المسائل التنظيمية

(أ) اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني *(لاتخاذ قرار)*

(ب) عضوية اللجنة *(للإحاطة)*

(ج) تشكيل لجنة الصياغة *(لاتخاذ قرار)*

(د) أساليب إعداد التقرير النهائي للدورة الثالثة والخمسين للجنة *(لاتخاذ قرار)*

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/1/Rev.1 – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي (الوثيقة الحالية)
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.1 – الجدول الزمني المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.2 – دليل الدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.4 – العضوية
- الوثيقة CFS 2025/53/2 – دليل إعداد التقرير النهائي للدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي

ثانيًا– حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025 – تعزيز التنسيق والإجراءات التعاونية

(للإحاطة والمناقشة)

(أ) بيانات افتتاحية يلقيها من يلي من متحدثين أو مندوبوهم (ستُنشر على الصفحة الإلكترونية الخاصة بالدورة الثالثة والخمسين للجنة):

- الأمين العام للأمم المتحدة؛
- المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)؛
- رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
- المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي؛
- رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛
- رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية؛
- رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

(ب) عرض تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025؛

(ج) تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025: حلقة نقاش حول المنظورات الإقليمية؛

(د) عرض التقرير الموجز الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة التعاونية من أجل تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء العالمية المستجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام؛

(هـ) عرض نتائج المنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة بشأن معالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال إعمال الحق في الغذاء؛

(و) عرض نتائج الجلستين الموازيتين بشأن تعزيز شراكات لجنة الأمن الغذائي العالمي مع المبادرات الدولية ذات الصلة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛

(ز) بيانات المندوبين بشأن تعزيز التنسيق والإجراءات التعاونية من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/3 – تعزيز التنسيق والإجراءات التعاونية – حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 – مسودة الاستنتاجات؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.15 – تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025؛

- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.16 – التقرير الموجز الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة التعاونية من أجل تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء العالمية المستجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.17 – موجز عن المنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة بشأن معالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال إعمال الحق في الغذاء؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.18 – مذكرة معلومات أساسية للمنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي من إعداد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن معالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال إعمال الحق في الغذاء.

ثالثًا– المنتدى الرفيع المستوى بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

(للإحاطة والمناقشة)

سيشكّل المنتدى الرفيع المستوى فرصة لمناقشة الاستثمارات لتأمين التمويل الكافي للنظم الغذائية المستدامة والشاملة، والتفكير في حالة التمويل في النظم الزراعية والغذائية وتطوّره، والتداول حول كيفية استخدام المعايير والمبادئ، مثل مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية لتعبئة الاستثمارات المسؤولة بقدر أكبر.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/4 – المنتدى الرفيع المستوى بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية – مسودة الاستنتاجات؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.19 – المنتدى الرفيع المستوى بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية – مذكرة مفاهيمية؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.20 – مذكرة معلومات أساسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

رابعًا– تعزيز الأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل: إقرار واعتماد توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي *(لاتخاذ قرار)*

ستُعرض النسخة النهائية من توصيات اللجنة بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي، المنبثقة عن عملية تفاوض شاملة متعددة أصحاب المصلحة ضمن مجموعة عمل مفتوحة العضوية، على الجلسة العامة للجنة من أجل النظر فيها وإقرارها. وستشكّل الجلسة أيضًا فرصة لتسليط الضوء على أهم العناصر الواردة في التوصيات الخاصة بالسياسات والفرص المتاحة لزيادة وتسريع وتيرة اعتمادها وتنفيذها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/5 – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي؛
- الوثيقة CFS 2025/53/6 – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي – مشروع القرار.

خامسًا– بناء نظم غذائية قادرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية *(للمناقشة)*

ستتيح هذه الجلسة الفرصة للإصغاء إلى عرض عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن بناء نظم غذائية قادرة على الصمود. وسوف تتاح الفرصة لأصحاب المصلحة في اللجنة لإبداء تعقيباتهم وإسهاماتهم بشأن مضمون التقرير تمهيدًا لعملية مواءمة سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن بناء نظم غذائية قادرة على الصمود.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/7 – بناء نظم غذائية قادرة على الصمود – مسودة الاستنتاجات؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.21 – تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول بناء نظم غذائية قادرة على الصمود (2025).

سادسًا– تعزيز أثر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات
(للإحاطة والمناقشة)

ستتيح هذه الجلسة الفرصة لمناقشة التقدم المحرز في استخدام منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات على المستويات كافة، والتحديات في هذا الصدد وسبل تحسين استخدامها. وسيقوم أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي بتشاطر ومناقشة الدروس المستفادة من تجارب اعتماد منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات بهدف توجيه الاستراتيجيات المستقبلية للتشجيع على استخدام منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات والاستفادة منها في إعداد برامج عمل اللجنة في المستقبل.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/8 – تعزيز أثر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات – مسودة الاستنتاجات؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.22 – الحوار بشأن تعزيز أثر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات – مذكرة مفاهيمية؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.23 – متابعة خطة العمل بشأن تعزيز اعتماد منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات.

سابعًا– التوجّه الاستراتيجي للجنة الأمن الغذائي العالمي نحو عام 2030
(لاتخاذ قرار)

سيتم تقديم استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027 الذي يكمّل التحديث السنوي للقسم المتجدد، على اللجنة من أجل النظر فيه وإقراره.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/9 – استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027 – مع مشروع قرار؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.24 – التقرير المرحلي السنوي للجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2025؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.25 – استراتيجية لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال الاتصالات؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.26 – استراتيجية لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال تعبئة الموارد.

ثامنًا– حدث مواضيعي عالمي عن النزاعات والأمن الغذائي والتغذية: النهوض باعتماد إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة *(للإحاطة والمناقشة)*

سيُعقد حدث مواضيعي عالمي حول النزاعات والأمن الغذائي والتغذية بهدف النهوض باعتماد إطار عمل اللجنة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة. وستسعى هذه الجلسة، من خلال تمكين الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، إلى رصد التقدم المحرز في استخدام الإطار وتطبيقه على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وسيصادف هذا الحدث أيضًا الذكرى السنوية العاشرة لإقرار إطار العمل.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/10 – حدث مواضيعي عالمي حول النزاعات والأمن الغذائي والتغذية: النهوض باعتماد إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة – مسودة الاستنتاجات؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.27 – رصد استخدام إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة وتطبيقه – تحليل الأمانة للمساهمات الواردة للاسترشاد بها خلال الحدث المواضيعي العالمي؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.28 – إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة.

تاسعًا– تعزيز الزخم والالتزام من أجل التغذية: تسريع العمل حتى عام 2030 وما بعده *(للإحاطة والمناقشة)*

حوار غير رسمي لاستكشاف التقدم المحرز والفرص المتاحة لتعزيز الالتزام من أجل التغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، وعملية المتابعة الجارية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، ونتائج مؤتمر القمة للتغذية من أجل النموّ.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/11 – تعزيز الزخم والالتزام من أجل التغذية: تسريع العمل حتى عام 2030 وما بعده – مسودة الاستنتاجات؛
- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.29 – تعزيز الزخم والالتزام من أجل التغذية: تسريع العمل حتى عام 2030 وما بعده – مذكرة مفاهيمية؛

- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.30 – الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي.

عاشرًا– المسائل الأخرى

(أ) موعد انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي *(لاتخاذ قرار)*؛

(ب) انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب والمناوبين *(لاتخاذ قرار)*؛

(ج) اعتماد التقرير النهائي *(لاتخاذ قرار)*.

وثائق المعلومات الأساسية:

- الوثيقة CFS 2025/53/Inf.31/Rev.1 – انتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي.

الملحق باء – عضوية اللجنة

- الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو)
- الاتحاد الروسي
- إثيوبيا
- أذربيجان
- الأرجنتين
- الأردن
- أرمينيا
- إريتريا
- إسبانيا
- أستراليا
- إستونيا
- إسرائيل
- إسواتيني
- أفغانستان
- إكوادور
- العراق
- ألمانيا
- الإمارات العربية المتحدة
- إندونيسيا
- أنغولا
- أوروغواي
- أوزبكستان
- أوغندا
- أوكرانيا
- أيرلندا
- آيسلندا
- إيطاليا
- باراغواي
- باكستان
- البرازيل
- البرتغال
- جزر البهاما
- جمهورية أفريقيا الوسطى
- الجمهورية الدومينيكية
- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- جمهورية إيران الإسلامية
- جمهورية تنزانيا المتحدة
- جمهورية فنزويلا البوليفارية
- جمهورية كوريا
- جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
- جمهورية مصر العربية
- جمهورية مولدوفا
- جنوب أفريقيا
- جورجيا
- الدانمرك
- رومانيا
- زامبيا
- زمبابوي
- سان مارينو
- سانت لوسيا
- سري لانكا
- سلطنة عمان
- السلفادور
- سلوفاكيا
- سلوفينيا
- سنغافورة
- السنغال
- السودان
- السويد
- سويسرا
- شيلي
- كرواتيا
- كندا
- كوبا
- كوت ديفوار
- كوستاريكا
- كولومبيا
- الكونغو
- الكويت
- كينيا
- لاتفيا
- لبنان
- لكسمبرغ
- ليبيا
- ليبريا
- ليتوانيا
- ليسوتو
- مالطة
- مالي
- ماليزيا
- مدغشقر
- المغرب
- المكسيك
- ملديف
- المملكة العربية السعودية
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
- مملكة هولندا
- موريتانيا
- موريشيوس
- موزامبيق
- موناكو

- بلجيكا
- بلغاريا
- بنغلاديش
- بنما
- بوتان
- بوركينا فاسو
- بوروندي
- بولندا
- بيرو
- بيلاروس
- تايلند
- تركيا
- تشاد
- تشيكيا
- تونس
- الجزائر
- صربيا
- الصومال
- الصين
- غابون
- غانا
- غواتيمالا
- غينيا
- غينيا الاستوائية
- فانواتو
- فرنسا
- الفلبين
- فنلندا
- قبرص
- قطر
- كابو فيردي
- الكاميرون
- ناميبيا
- النرويج
- النمسا
- النيجر
- نيجيريا
- نيكاراغوا
- نيوزيلندا
- هايتي
- الهند
- هندوراس
- هنغاريا
- الولايات المتحدة الأمريكية
- اليابان
- اليمن
- اليونان

الملحق جيم – قائمة الوثائق

الرمز	العنوان	البند من جدول الأعمال
CFS 2025/53/1/Rev.1	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي	أولًا
CFS 2025/53/2	دليل إعداد التقرير النهائي للدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي	أولًا
CFS 2025/53/3	تعزيز التنسيق والإجراءات التعاونية – حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025 – مسودة الاستنتاجات	ثانيًا
CFS 2025/53/4	المنتدى الرفيع المستوى بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية – مسودة الاستنتاجات	ثالثًا
CFS 2025/53/5	توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي	رابعًا
CFS 2025/53/6	توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي – مشروع القرار	رابعًا
CFS 2025/53/7	بناء نظم غذائية قادرة على الصمود – مسودة الاستنتاجات	خامسًا
CFS 2025/53/8	تعزيز أثر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات – مسودة الاستنتاجات	سادسًا
CFS 2025/53/9	استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027 – مع مشروع قرار	سابعًا
CFS 2025/53/10	حدث مواضيعي عالمي حول النزاعات والأمن الغذائي والتغذية: النهوض باعتماد إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة – مسودة الاستنتاجات	ثامنًا
CFS 2025/53/11	تعزيز الزخم والالتزام من أجل التغذية: تسريع العمل حتى عام 2030 وما بعده – مسودة الاستنتاجات	تاسعًا

CFS 2025/53/Inf.1	الجدول الزمني المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي	أولًا
CFS 2025/53/Inf.2	دليل الدورة الثالثة والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي	أولًا
CFS 2025/53/Inf.3/Rev.1	قائمة الوثائق	
CFS 2025/53/Inf.4	العضوية	أولًا
CFS 2025/53/Inf.5	قائمة المندوبين	
CFS 2025/53/Inf.6	بيان الاختصاصات المقدم من الاتحاد الأوروبي	
CFS 2025/53/Inf.7	بيان أمين عام الأمم المتحدة	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.8	بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.9	بيان رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.10	بيان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.11	بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.12	بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.13	بيان المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.14	بيان رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.15	تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.16	التقرير الموجز الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة التعاونية من أجل تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء العالمية المستجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.17	موجز عن المنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة بشأن معالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال إعمال الحق في الغذاء	ثانيًا
CFS 2025/53/Inf.18	مذكرة معلومات أساسية للمنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي من إعداد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن معالجة مسائل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي من خلال إعمال الحق في الغذاء	ثانيًا

CFS 2025/53/Inf.19	المنتدى الرفيع المستوى بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية – مذكرة مفاهيمية	ثالثًا
CFS 2025/53/Inf.20	مذكرة معلومات أساسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية	ثالثًا
CFS 2025/53/Inf.21	تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول بناء نظم غذائية قادرة على الصمود (2025)	خامسًا
CFS 2025/53/Inf.22	الحوار بشأن تعزيز أثر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات – مذكرة مفاهيمية	سادسًا
CFS 2025/53/Inf.23	متابعة خطة العمل بشأن تعزيز اعتماد منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات	سادسًا
CFS 2025/53/Inf.24	التقرير المرحلي السنوي للجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2025	سابعًا
CFS 2025/53/Inf.25	استراتيجية لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال الاتصالات	سابعًا
CFS 2025/53/Inf.26	استراتيجية لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال تعبئة الموارد	سابعًا
CFS 2025/53/Inf.27	رصد استخدام إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة وتطبيقه – تحليل الأمانة للمساهمات الواردة للاسترشاد بها خلال الحدث المواضيعي العالمي	ثامنًا
CFS 2025/53/Inf.28	إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي.	ثامنًا
CFS 2025/53/Inf.29	تعزيز الزخم والالتزام من أجل التغذية: تسريع العمل حتى عام 2030 وما بعده – مذكرة مفاهيمية	تاسعًا
CFS 2025/53/Inf.30	الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي	تاسعًا
CFS 2025/53/Inf.31/Rev.1	انتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي	عاشرًا

الملحق دال – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي

الأساس المنطقي

(1) من المتوقع أن يتضاعف تقريبًا عدد سكان المدن في العالم بحلول عام 2050، ممّا يجعل التوسّع الحضري أحد أهم عوامل التحوّل في القرن الحادي والعشرين.[21] وبالنظر إلى أن 1.7 مليارات شخص، من أصل 2.33 مليار شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم، يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية،[22] فإنّ هذا النمو الحضري السريع يشكّل تحديًا عالميًا كبيرًا بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية وفرصةً أيضًا بالنظر إلى التسلسل الريفي الحضري المتصل والروابط القائمة بين المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك سبل كسب العيش والاستثمارات في المناطق الريفية.

(2) ويعتبر التوسّع الحضري وشبه الحضري نتيجة للتحوّلات المترابطة في الديموغرافيا والاقتصادات والثقافة والنُظم الاجتماعية واستخدام الأراضي والتكنولوجيا والابتكار. وبالتالي، فإن فهم التغييرات التي تشهدها النُظم الزراعية والغذائية برمّتها يتطلّب اعتماد منظور التسلسل الريفي الحضري المتصل. ويسمح هذا النهج بتسليط الضوء على الترابط المتزايد القائم بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية كأساس لمعالجة الديناميات الاجتماعية والاقتصادية، والتخطيط لإنتاج الموارد وتوزيعها بفعالية، ووضع السياسات التي تعكس الواقع المعقّد لهذه المجتمعات المترابطة.

(3) واستنادًا إلى نهج التسلسل الريفي الحضري المتصل، من المتوخى أن تكون توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) التالية في مجال السياسات بمثابة أداة توجيهية مركّزة وعملية المنحى لتعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي والمساهمة في الإعمال التدريجي للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار في الوقت ذاته التحديات المتعددة مثل تغير المناخ، بما في ذلك الأحوال الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم الإيكولوجية والتصحّر، وعدم الاستقرار السياسي، والانكماش الاقتصادي، والدين[23] والقدرة على تحمّله،[24] وتزايد انعدام المساواة، والصراعات، والكوارث الطبيعية وتلك من صنع الإنسان، والتوسّع الحضري السريع وغير المخطّط له، والمساهمة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وفقًا للأولويات والسياقات الوطنية.

---

[21] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 256/71، الخطة الحضرية الجديدة.

[22] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2024. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 – التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. روما.

[23] القسم (هـ) بأكمله، مع مراعاة الفقرات 47 و48 (ح) و50 (و) و51 (أ) من وثيقة نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، إشبيلية، 2025

[24] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 197/79 بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية.

(4) وتُقرّ هذه التوصيات في مجال السياسات بأنّ الطابع المعقّد للنُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية يقتضي اتباع نهج نُظمي وإقليمي يدمج عمليات حوكمة متعددة القطاعات والمستويات والأطراف والجهات الفاعلة، داخل الدولة وخارجها، من أجل تهيئة بيئة سياسات مواتية تُمكّن أصحاب المصلحة وتوطّد أواصر التعاون لإتاحة نظم غذائية تتّسم بالإنصاف والقدرة على الصمود والاستدامة. وإضافة إلى ذلك، تقرّ التوصيات في مجال السياسات بالأدوار المتكاملة التي تؤديها الجهات الفاعلة في النظم الغذائية عند إعداد السياسات الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية حيث تحرص على أن تعكس السياسات وتدعم المساهمات المتنوعة التي يقدمها كل واحد من نماذج الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاستدامة. وبوجه خاص، من المهم إبراز الدور الرئيسي للحكومات المحلية والسلطات البلدية والأطراف الفاعلة في النظم الغذائية المحلية، بوصفها عوامل تغيير، في دفع عجلة الابتكار وبناء نظم غذائية قادرة على الصمود لتحقيق الأمن الغذائي ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية.

(5) وفي الوقت عينه، فإن ضمان الأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل يقتضي سياسات تمتثل للصكوك المتفق عليها دوليًا في ما يتعلق بحقوق الإنسان وتحترم المبادئ مثل المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية وكرامة الإنسان والتمكين وسيادة القانون.[25] ويستلزم ذلك تعزيز السياسات التي تعالج انعدام المساواة بجميع أشكاله ويكون الإنسان محورها وتراعي العمر ونوع الجنس وتحمي الكوكب وتسهم في إعمال جميع حقوق الإنسان،[26] ولا سيما الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ.

(6) وهذه التوصيات في مجال السياسات موجّهة في المقام الأول إلى الحكومات الوطنية ودون الوطنية، لا سيما الإدارات الإقليمية/الحضرية/البلدية وشبكات المدن ذات الصلة. كما أن التوصيات موجّهة إلى القطاع الخاص، بما في ذلك جمعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجامعات والمؤسسات الأكاديمية. وهذه التوصيات طوعية وغير ملزمة وينبغي تفسيرها وتطبيقها وفقًا للالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية الواجبة التطبيق ووفقًا للنُظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. وإن هذه التوصيات تستند إلى منتجات السياسات القائمة ذات الصلة الصادرة عن اللجنة وتكمّلها، وتسترشد بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة (فريق الخبراء الرفيع المستوى) حول "*تعزيز النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي*".

[25] منظمة الأغذية والزراعة، 2004. المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني

[26] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

ألف– النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

الإنتاج

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

1- الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة والمنصفة وتعزيزها واحترامها وصونها وحمايتها وإعطاء الأولوية للحصول بشكل منصف على الأراضي والمياه والتمويل والخدمات والابتكار والتكنولوجيا وغير ذلك من موارد إنتاج الأغذية لتلبية احتياجات الفئات الأشد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضاع هشة والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب؛[27] *(الحصول على الموارد)*

2- ووضع وإصلاح وتنفيذ سياسات خاصة بتقسيم المناطق لاستخدام الأراضي، بما في ذلك الحراجة والمساحات الخضراء، بحيث تكون متكيّفة مع السياق المحلي لتشجيع الزراعة المستدامة والتصدي لانعدام الأمن الغذائي ودعم التنوع البيولوجي، وسلامة التربة واستصلاحها، والإنتاج المستدام للأغذية، ورفاه المواطنين، من خلال حماية ودعم الزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، والزراعة الصغيرة النطاق، فضلًا عن أنشطة المزارعين الأسريين، وتربية الماشية، وتربية الأحياء المائية وصيد الأسماك؛ (*سياسات تقسيم المناطق*)

3- وإيلاء الأولوية للخدمات الاستشارية والإرشادية الزراعية التي تنشر وتشجّع الممارسات التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتديرها وتستخدمها بصورة مستدامة، وتعزّز سلامة التربة، وتضمن صون التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام بموازاة تعزيز التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من وطأته. وقد ينطوي ذلك على عدة أمور، من ضمنها الترويج لتقنيات الزراعة القادرة على الصمود، ونُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة،[28] والممارسات التجديدية والمراعية للتغذية، وعلى القيام في الوقت ذاته باستكشاف جميع أشكال الابتكار واستراتيجيات الاقتصاد الأحيائي المستدام والدائري، مع التركيز على تعزيز السيادة الغذائية والاقتصادات الاجتماعية والتضامنية وتهيئة مجتمعات محلية أكثر صحة وقدرة على الاعتماد على ذاتها؛ *(خدمات الإرشاد)*

---

[27] لأغراض هذه التوصيات في مجال السياسات، تشير جملة "*الفئات الأشد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضاع هشة والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب*" إلى النساء، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين الأسريين، والفلاحين، والذين لا يملكون أرضًا، والعُمال الزراعيين، والمشرّدين، والعُمال غير الرسميين، والمهاجرين، والنازحين داخليًا، واللاجئين، والسكان ذوي الدخل المنخفض والأحياء السكنية المنخفضة الدخل، وفقراء المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، ومجموعات الأقليات العرقية والإثنية، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، وكبار السن، والشباب، والفتيان والفتيات، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية دون الإخلال بأطر الحقوق القانونية ذات الصلة.

[28] تماشيًا مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2021. توصيات السياسة بشأن *نُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية*

4- وتشجيع الاقتصاد الأحيائي من أجل الأغذية والزراعة المستدامة بهدف وضع نماذج إنتاج جديدة تدمج الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع البيولوجي، وجميع أشكال الابتكار مثل التكثيف المستدام، ونُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة،[29] وتنمية الاقتصادات المحلية ودمجها في سلاسل القيمة، والعمل في الوقت ذاته على صون التنوع البيولوجي وإصلاحه والمحافظة على مساهمات الطبيعة في حياة الناس، بما في ذلك وظائف النظام الإيكولوجي وخدماته؛[30] *(الاقتصاد الأحيائي)*

5- وتعزيز حصول الجهات الفاعلة في النُظم الغذائية بشكل منصف على جميع أشكال الابتكار والتكنولوجيا من خلال التمويل، بما في ذلك التمويل العام والخاص الميسور الكلفة والمتاح بسهولة، وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها بشروط طوعية ومتفق عليها بين الأطراف، والعمل في الوقت ذاته على ضمان أن تكون هذه الابتكارات والتكنولوجيات مكيّفة مع السياق المحلي والاعتراف بالابتكار الذي يقوده المزارعون وبالمعارف التقليدية؛ *(الابتكارات)*

6- وتيسير نظم تجميع المنتجات الزراعية في السياقات الحضرية وشبه الحضرية المتنوعة، بما يسمح لصغار المنتجين والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم بإنتاج الكميات والجودة اللازمة للوصول إلى الأسواق وخدمات التجهيز ومراقبة الجودة والتسويق. (*تجميع المنتجات*)

المسار المتوسط (التخزين والتجهيز والتغليف والنقل والبيع بالجملة)

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، القيام بما يلي:

7- تعزيز الاستثمار المسؤول في الأنشطة الفنية والاجتماعية والتنظيمية للمسار المتوسط، بما في ذلك الاستثمار في جميع أشكال الابتكار، مثل نُظم التخزين التي تتّسم بالقُدرة على الصمود وبالكفاءة في استخدام الطاقة وبكلفة ميسورة، والتغليف القابل للتحلّل الحيوي أو القابل لإعادة التدوير، والمنصات الرقمية، وفي التدابير الرامية إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية للاستفادة بفعالية من الفُرص التي تُتيحها النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية؛ *(الاستثمار في أنشطة المسار المتوسط)*

8- وتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، في البنية التحتية المخصصة للتخزين والتجهيز والتسويق والخدمات اللوجستية، وتنمية القدرات في القطاعات الوسيطة لسلاسل القيمة الغذائية الحضرية، بما في ذلك أسواق المنتجات الطازجة المحلية وأسواق المزارعين والأسواق الإقليمية ومحلات السوبر ماركت والمتاجر الحديثة، من أجل زيادة إمكانية تمتع المستهلكين بأنماط غذائية ميسورة الكلفة ومتنوعة وآمنة وصحية تتضمن مجموعة متنوعة من الأغذية، بما في ذلك الأغذية الطازجة والكاملة، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز النظم الغذائية المستدامة واحترام الخصوصيات الإقليمية والثقافية ودعم الاقتصادات المحلية وإنشاء آليات المساءلة وتقويتها وفقًا للسياقات الوطنية؛ *(الاستثمار في البنية التحتية والخدمات اللوجستية)*

---

[29] لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2021. توصيات السياسة بشأن *نُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية*؛ والوثيقة CL163/13/Rev.1 بشأن العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية

[30] الهدف 10 من أهداف إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

9- وتشجيع ودعم الابتكارات الاجتماعية من قبيل المنصات التي تربط المنتجين بالمستهلكين والتي تشمل الزراعة المدعومة من المجتمع المحلي، والحدائق المجتمعية، والمدارس الحقلية للمزارعين، والزراعة الأسرية، والنماذج التعاونية مثل التعاونيات الزراعية والغذائية، ورابطات المنتجين والمجهّزين والموزعين، ومراكز الأغذية، وأسواق المزارعين التي تساعد على جمع التكاليف والمنافع والمخاطر وعلى تحقيق وفورات الحجم وتعزيز إمكانية التمتع بأنماط غذائية ميسورة الكلفة ومتنوعة وآمنة وصحية تتضمن مجموعة متنوعة من الأغذية، بما في ذلك الأغذية الطازجة والكاملة، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز النظم الغذائية المستدامة واحترام الخصوصيات الإقليمية والثقافية وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، ولا سيما عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، مع المساهمة في الوقت ذاته في الإنصاف والإدماج الاجتماعي والقدرة على الصمود؛ *(الابتكارات الاجتماعية)*

10- وتعزيز تنوّع الجهات الفاعلة في مجال الأغذية ودعم أسواق الجملة الشاملة لتوطيد الروابط مع صغار المنتجين والجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي، وضمان ممارسات عادلة وقابلة للتطبيق اقتصاديًا في سلسلة الإمدادات لإعادة توزيع القيمة. وقد يستلزم ذلك دعم استخدام الابتكار الاجتماعي والتنظيمي والتكنولوجي والإيكولوجي من جانب الشركات الصغيرة، والتعاونيات التي تقودها النساء والشباب، بما في ذلك الشركات الناشئة، لتطوير حلول قائمة على السوق تربط المستهلكين بصغار المنتجين عبر المنصات الرقمية وخدمات توصيل الطلبات والتعاونيات ومراكز الأغذية؛ *(سلاسل الإمدادات الشاملة)*

الأسواق والبيع بالتجزئة والتجارة

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

11- تقوية ودعم وتعزيز الدور الهام الذي تؤدّيه الأسواق الإقليمية وغير الرسمية،[31] بما في ذلك جميع أنواع سلاسل الإمدادات، ودمجها في السياسات الوطنية ودون الوطنية لتقسيم المناطق والتخطيط المكاني والحضري. ومن شأن ذلك تعزيز: (1) وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين والمزارعين الأسريين والنساء والشباب وجامعي الثمار التقليديين إلى الأسواق؛ (2) وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والغابات والمياه، واستخدامها على نحو مستدام، (3) وزيادة إمكانية حصول جميع السكان على الأغذية الميسورة الكلفة والآمنة والصحية والمغذية والمنتجة بطريقة مستدامة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، بما في ذلك على وجه الخصوص الصحاري الغذائية في المناطق الحضرية؛ (4) والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ *(الأسواق الإقليمية)*

12- ودعم الأسواق التقليدية والمحلية والإقليمية وتعزيزها وإدامتها من خلال تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والعمليات والخدمات اللوجستية والابتكار والتكنولوجيا والحصول على الأراضي والمياه والطاقة الميسورة الكلفة، وكذلك من خلال تنمية القدرات وتوفير التدريب للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، لا سيما البائعون غير الرسميين والبائعون الجوّالون، لضمان تطورهم وامتثالهم لمواصفات النظافة الصحية ذات الصلة من أجل تعزيز سلامة الأغذية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية وفقًا للقدرات الوطنية؛ *(الأسواق التقليدية والمحلية والإقليمية)*

[31] لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2016. توصيات السياسة بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق

13- والتصدي للصحاري الغذائية[32] في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، ولا سيما في المناطق المنخفضة الدخل، من خلال دعم الأسواق المحلية وبائعي الأغذية المتجولين والبنية التحتية للخدمات اللوجستية، والاستثمار فيها لتعزيز الإنصاف الجغرافي في الانتفاع بالأنماط الغذائية الميسورة الكلفة والمتنوعة والآمنة والصحية التي تتضمن مجموعة متنوعة من الأغذية، بما في ذلك الأغذية الطازجة والكاملة، بموازاة تعزيز النظم الغذائية المستدامة واحترام الخصوصيات الإقليمية والثقافية؛ *(الصحاري الغذائية)*

14- ومعالجة اختلال موازين القوى وأوجه انعدام المساواة في صفوف مختلف الأطراف الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل لتحفيز المنافسة وتنويع قنوات توزيع الأغذية. ويستلزم ذلك دعم الأسواق التقليدية والمجتمعية، وبائعي الأغذية في الشوارع، ومحلات السوبر ماركت، وخدمات توصيل الطلبات عبر الإنترنت؛ *(توزيع متنوع)*

15- ودعم القنوات غير السوقية، مثل توزيع الأغذية، والمطابخ المجتمعية، والمطابخ التضامنية، وبنوك الأغذية، والوجبات المدرسية التي: (1) تعزز العمل اللائق وسبل كسب العيش اللائقة، (2) وتزيد من قدرة الأسر على الصمود؛ (3) وتتيح الانتفاع بشكل منصف بالأنماط الغذائية الميسورة الكلفة والمتنوعة والآمنة والصحية التي تتضمن مجموعة متنوعة من الأغذية، بما في ذلك الأغذية الطازجة والكاملة، بموازاة تعزيز النظم الغذائية المستدامة واحترام الخصوصيات الإقليمية والثقافية، (4) وتشجّع الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ؛ *(القنوات غير السوقية)*

16- وتعزيز قدرات الفلاحين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة[33] والمزارعين الأسريين وجامعي الثمار التقليديين – لا سيما النساء والشباب والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية — على الوصول إلى الأسواق الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، من خلال تعزيز التعاونيات وجمعيات المزارعين والاتحادات والشبكات وغيرها من المنظمات، مع العمل في الوقت ذاته على الترويج للنقابات والمشاريع وريادة الأعمال، وهو ما من شأنه زيادة قدرتها التفاوضية والسماح بمشاركة مجدية في سلاسل قيمة الزراعة والنُظم الغذائية، بما في ذلك في الأسواق الإقليمية؛[34] *(المشاركة الشاملة في السوق)*

17- وتعزيز الانتفاع بشكل منصف بالأنماط الغذائية الميسورة الكلفة والمتنوعة والآمنة والصحية التي تتضمن مجموعة متنوعة من الأغذية، بما في ذلك الأغذية الطازجة والكاملة، بموازاة تعزيز النظم الغذائية المستدامة واحترام الخصوصيات الإقليمية والثقافية لسكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية وتقوية الأسواق المحلية، ولا سيما في المناطق التي يسودها الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع والمتعدد الأبعاد. وقد يستلزم ذلك تنفيذ التدابير التنظيمية الملائمة — مثل المواصفات الخاصة بسلامة الأغذية وتسويقها، والتوسيم التغذوي[35] للمنتجات الغذائية بالاستناد إلى العلوم والأدلة من أجل حماية المستهلكين، والتدابير المالية التي تشمل التدابير المالية المراعية

---

[32] تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية عن التغذية والنظم الغذائية، الحاشية 12 صفحة 40، 2017

[33] لأغراض هذه التوصيات في مجال السياسات، تتضمن الإشارات إلى أصحاب الحيازات الصغيرة صغار المنتجين والقائمين على التجهيز والرعاة والحرفيين وصيادي الأسماك والمجتمعات التي تعتمد بشكل وثيق على الغابات والعمال الزراعيين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، دون الإخلال بأطر الحقوق القانونية ذات الصلة.

[34] تماشيًا مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2014. توصيات السياسة بشأن الحد من أوجه انعدام المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

[35] وفقًا لمواصفات هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية وتوصياتها وغيرها من المعايير والمواصفات الدولية والوطنية ذات الصلة المتفق عليها والتي تساعد المستهلكين على القيام بخيارات مستنيرة وصحية.

للتغذية – من أجل تشـــجيع قيام بيئات غذائية صـــحية وتعزيز اســـتهلاك أغذية آمنة ومغذية وبالقدر الكافي؛ *(الأدوات التنظيمية والمالية)*

18- وتشـجيع التثقيف التغذوي لدعم المسـتهلكين وتمكينهم من القيام بخيارات مدروسـة بشـأن اسـتهلاك الأغذية والأنماط الغذائية الصحية، وذلك من خلال: (1) حملات التوعية والتثقيف العام، بما في ذلك في خدمات الصحة العامة؛ (2) والمناهج المدرســـية والجامعية المحددة الأهداف والمتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك النظم الغذائية المسـتدامة؛ (3) والتواصـل بين الأشـخاص والحوارات المجتمعية؛ (4) والأنشـطة من قبيل البسـتنة وإعداد الأغذية كوسـيلة لتشـجيع السـلوكيات وأنماط الحياة الصـحية والتأثير بشـكل إيجابي على خيارات المسـتهلكين ومعارفهم ومواقفهم ومهاراتهم وأعرافهم الاجتماعية، مع القيام في الوقت ذاته باحترام الخصـــوصـــيات الإقليمية والثقافية؛ *(التثقيف التغذوي)*

19- والنظر في نتائج وآثار السـياسـات التجارية على الصـحة العامة والزراعة والنظم الغذائية وتقييمها بهدف تعزيز إمكانية انتفاع المستهلكين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، ولا سيما الفئات الأشد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضـاع هشـة والأكثر عُرضـة لخطر التخلّف عن الركب، بأنماط غذائية صـحية وميسـورة الكلفة؛ *(السـياسـات التجارية)*

20- وتشجيع إدماج الحكومات المحلية ومشاركتها في الحوارات الوطنية بشأن سياسات التجارة بالأغذية، وفقًا للسياق والتشريعات الوطنية، من أجل النظر في احتياجات النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ومساهماتها. ويشمل ذلك تقوية قدرات أصحاب المصلحة في مجال السياسات الغذائية في المناطق الحضرية ليعملوا بطريقة فعالة مع واضعي السياسات التجارية والاستثمارية، وتشجيع نُهج الحوكمة المتكاملة التي تدعم النظم الغذائية المستدامة والشاملة. *(الحكومات المحلية والحوارات التجارية)*

المشتريات العامة والمبادرات غير السوقية

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

21- إعطاء الأولوية للبرامج العامة والمجتمعية الموجّهة نحو التغذية والاسـتثمار فيها، بما في ذلك برامج الوجبات الغذائية المدرسـية والخدمات الغذائية في المؤسـسـات العامة ونظم التوزيع العامة، لضـمان توافر الأنماط الغذائية الصـحية بسـهولة وبكلفة ميسـورة وحصـولها على المواد الغذائية من منتجي الأغذية المحليين، حيثما أمكن، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز النظم الغذائية المستدامة. وينبغي أن تستهدف هذه البرامج الفئات الأشد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضاع هشة والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، من أجل تحقيق أهداف متعددة تتعلق بالتغذية والاســـتدامة والتنوع البيولوجي والإدماج الاجتماعي والتعليم وقدرة ســـبل كسب العيش على الصمود؛ *(البرامج الموجّهة نحو التغذية)*

22- وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المعنية على تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المعونة الغذائية خلال الأزمات، والتحويلات النقدية، والأغذية المغذية، والوجبات المدرسية، حسب الاقتضاء، بما يشمل تقديم الخدمات بطريقة فعالة خلال حالات الطوارئ مع الاستفادة من قدرة المجتمع المدني والشبكات المحلية، وضمان الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ والقضاء على الجوع والتصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك من خلال المعونة الغذائية التي تعزّز النُظم الغذائية المحلية والوطنية لتحقيق القدرة على الصمود على المدى الطويل في وجه الصدمات الداخلية والخارجية من أجل الحيلولة دون حدوث الاختلالات في الإمدادات الغذائية في المناطق الحضرية وفقًا للمبادئ الإنسانية؛ *(المساعدات الغذائية)*

الفاقد والمهدر من الأغذية

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، القيام بما يلي:

23- السعي إلى التقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية في جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية من خلال توفير البنية التحتية الداعِمة مثل وحدات التظليل والتبريد والتخزين، بما في ذلك التخزين البارد؛ وتسهيل إمكانية وصول الجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي إلى جميع أشكال الابتكار والتكنولوجيا للحفاظ على الأغذية السريعة التلف؛ ودعم برامج إعادة التوزيع التي تعيد توجيه فائض الأغذية؛ ووضع سياسات تهدف إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛[36] وتوعية الجهات الفاعلة في النظم الغذائية المشاركة في المشتريات العامة وأنشطة القطاع الخاص، بما في ذلك قطاع الضيافة، إضافة إلى المستهلكين، للحدّ من المهدر؛ *(الفاقد والمهدر من الأغذية)*

24- وتشجيع نُهج الاقتصاد الدائري من خلال الإدارة المستدامة للنفايات البلدية العضوية والمخلّفات الزراعية، بما في ذلك التسميد، والطاقة الأحيائية بما يشمل إنتاج الغاز الحيوي والاستخدام الآمن للمنتجات الثانوية، ومن خلال السياسات التمكينية التي تدعم المنصات المحلية المعنية بالفاقد والمهدر من الأغذية، وشبكات استعادة الأغذية، والابتكارات في مجال إضفاء القيمة على النفايات، بما في ذلك من خلال توفير التدريب الفني وبناء القدرات والتمويل. *(الاقتصاد الدائري)*

باء- النُظم المترابطة الحضرية وشبه الحضرية التي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

25- تعزيز انتفاع الجميع من توافر الخدمات والبنية التحتية المادية والاجتماعية الأساسية والاستثمار فيها، دون تمييز، بما في ذلك لأغراض الإسكان، والطاقة الموثوقة والميسورة الكلفة، ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والتعليم، والنظافة الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الانتفاع من المناولة الآمنة للأغذية مع استهداف الفئات الأشد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضاع هشة والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب؛ *(البنية التحتية المادية والاجتماعية)*

[36] منظمة الأغذية والزراعة. 2022. مدونة السلوك الطوعية للحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ ولجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. توصيات السياسة بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية

26- وزيادة الاستثمارات المسؤولة في البنية التحتية – بما في ذلك النقل والتنقل والخدمات والتكنولوجيات — بهدف تقوية الترابط الشامل والمنصف والمستدام وضمان أن تعود هذه الاستثمارات بالنفع على المناطق التي ينتشر فيها الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع. ويستلزم ذلك اعتماد نُهج إقليمية وتعزيز الترابط والعلاقات بين الأسواق المحلية والإقليمية والوطنية والدولية والتجارة، بما في ذلك لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، دعمًا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛ *(تحسين الترابط)*

27- وتعزيز حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والرفاه بشكل منصف وبكلفة ميسورة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل من أجل تحسين الأمن الغذائي والنتائج التغذوية، لا سيما للنساء في سن الإنجاب والنساء الحوامل والمرضعات والأطفال والشباب والفتيان والفتيات، مع المحافظة في الوقت ذاته على توافر المساحات الخضراء والزرقاء[37] وجودتها وترابطها وإمكانية الوصول إليها والانتفاع منها بطريقة مستدامة، ولا سيما في المناطق المكتظة بالسكان، لدعم صحة الإنسان ورفاهه؛ *(خدمات الرعاية الصحية والرفاه)*

28- وإدراج الأغذية، بما في ذلك البنية التحتية لتجارة الأغذية، ودمجها بشكل صريح في التخطيط الحضري وشبه الحضري لضمان حصول جميع السكان عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، بغض النظر عن الدخل والجنس والعمر والعرق والإثنية والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة في السياق الوطني، على أنماط غذائية ميسورة الكلفة ومتنوعة وآمنة وصحية تتضمن مجموعة متنوعة من الأغذية، بما في ذلك الأغذية الطازجة والكاملة، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز النظم الغذائية المستدامة واحترام الخصوصيات الإقليمية والثقافية. ودمج التخطيط والأطر المتعلقة باستخدام الأراضي في سياسات الأمن الغذائي والتغذية لتسهيل إنتاج الأغذية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية من خلال توفير الأطر القانونية والتوجيهات والتمويل والدعم اللازم للزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وتشجيع ثقافة الأغذية المحلية؛ *(التخطيط الحضري وشبه الحضري)*

29- والاعتراف بسياسات الأمن الغذائي والتغذية كركيزة أساسية للتخطيط الحضري وشبه الحضري ودمجها في التخطيط المكاني الحضري وشبه الحضري لتشجيع الاستخدام المستدام للأراضي وللاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة[38] وتعزيزها واحترامها وحمايتها وفقًا للقوانين واللوائح الوطنية. وقد يستلزم ذلك: (أ) تشجيع صون الأراضي الزراعية والموارد المائية والتنوع البيولوجي واستخدامهم المستدام، وتحسين خدمات النظم الإيكولوجية؛ (ب) وتشجيع الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك والغابات الحضرية والمساحات الخضراء؛ (ج) وتحسين التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته والحدّ من مخاطر الكوارث وفقًا للظروف الوطنية والقدرات الخاصة بكل بلد؛ (د) ودعم إنتاج الأغذية داخل البيئة المبنية من خلال الزراعة والحدائق في المناطق الحضرية، والبنية التحتية التي تُراعي الاعتبارات البيئية، واستخدام المساحات غير المستغلة بشكل كافٍ. وهذا يتطلّب تعزيز التنسيق بين التخطيط لاستخدام الأراضي وحوكمة النُظم الغذائية، بما في ذلك من خلال إبرام الاتفاقات المحلية بين المناطق الإدارية المتعددة، وإنشاء

[37] الهدف 12 من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

[38] وفقًا للجنة الأمن الغذائي العالمي، 2012. الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

منصات وشبكات متعددة أصحاب المصلحة، وإدارة النمو الحضري بطريقة تعزز قدرة النُظم الغذائية على الصمود عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(التخطيط الحضري والمكاني)*

30- وتصميم التدخلات واعتماد أفضل الممارسات، بما في ذلك التخطيط الشامل والتشاركي لحالات الطوارئ ونظم الإنذار المبكر التي تدمج الحدّ من مخاطر الكوارث في التخطيط والتصميم الحضريين، وإعطاء الأولوية للتخفيف من المخاطر والتكيف معها لزيادة قدرة سلاسل الإمدادات الغذائية على الصمود عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. ويشكّل تعزيز البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك التخزين البارد، ومرافق التبريد، والمياه الآمنة والميسورة الكلفة، وشبكات التوزيع والتجارة، أمرًا أساسيًا لضمان تلبية احتياجات سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية في أوقات الأزمات. ويتطلب ذلك أيضًا معالجة الفجوات في إدارة سلاسل الإمدادات من أجل ضمان استمرارية التوزيع والحيلولة دون حدوث الاختلالات في النظم الغذائية؛ *(سلاسل الإمدادات القادرة على الصمود)*

31- ودمج الأمن الغذائي والتغذية في السياسات الخاصة بالمناطق الحضرية وشبه الحضرية والإسكان وتقسيم المناطق دعمًا لحلول الإنتاج والتجهيز الغذائيين داخل البيئة المبنية، بما في ذلك المزارع الحضرية وشبه الحضرية والحدائق والبنية التحتية التي تُراعي الاعتبارات البيئية واستخدام المساحات غير المستغلة بشكل كافٍ في كلّ من المشاريع العمرانية الجديدة في المناطق الحضرية وفي المناطق التي تحتاج إلى إنعاش. وقد يستلزم ذلك تحديد الحواجز التنظيمية أمام الزراعة الحضرية وإزالتها، لا سيما في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي؛ *(الإسكان وتقسيم المناطق)*

32- ودعم إدماج الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، بما في ذلك نُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة، في المناهج الدراسية على المستويات كافةً. وينبغي لهذه البرامج أن تزوّد الشباب بالمهارات الفنية والمعارف العملية ذات الصلة في مجالات مثل الزراعة والنظم الغذائية المستدامة، وسلامة التربة والإدارة المستدامة للتربة، والأنماط الغذائية الصحية، والأمن الغذائي والتغذية، والإلمام بالمسائل الغذائية، وإدارة سلسلة الإمدادات، وتجهيز الأغذية، بهدف تشجيع عمالة الشباب في هذه القطاعات وتعزيز الشراكات المبتكرة والتعاون مع المجموعات والمنظمات التجارية التي يمكنها أن تتيح فرصًا تعليمية متكاملة تركز على الأوساط الأكاديمية والإنتاج والتغذية؛ *(التعليم)*

33- وتشجيع الحصول على فرص العمل اللائق والعمالة في الزراعة والنُظم الغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، مع إعطاء الأولوية لحماية حقوق العمال ورفاههم وفقًا لمعايير العمل الدولية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء والعُمال غير الرسميين والموسميين والمهاجرين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تعزيز وإنفاذ الأطر التنظيمية وقوانين العمل التي تضمن ظروف عمل آمنة والحماية الاجتماعية والسلامة في العمل. وينبغي أن تشجّع هذه الجهود تكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة وأن تزيل المخاطر الصحية وتمكّن من تقديم أجور تُتيح مستوى معيشيًا لائقًا؛ *(العمل اللائق والعمالة)*

34- وإعداد برامج[39] للحماية الاجتماعية والاستثمار فيها بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك شبكات الأمان والتدابير المستجيبة للصدمات والمساعدة النقدية وبقسائم، لتلبية الاحتياجات المحدّدة للفئات الأشد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضاع هشة والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب عبر التسلسل الريفي الحضري

[39] الجزء 3-7 من الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي، 2023. الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات

المتصـــل، مع التركيز بشـــكل خاص على الشـــباب، والنســـاء، والعمال غير الرسميين والموسميين، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. (*الحماية الاجتماعية*)

جيم– الحوكمة الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

35- تشجيع تمويل البلديات الفعال والمبتكر والمستدام والمتسق مع المهام المنوطة بالبلديات والأطر التنظيمية، لا سيما في البلدان النامية، من أجل تشجيع الاستثمار في النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية ودعم الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ. وإجراء تقييم منهجي للسياسات والاستثمارات والموارد القائمة الموجهة نحو النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية من أجل تحديد الفجوات وتوجيه الإجراءات المؤثرة الخاصة بكل سياق. وتحديد وتشجيع النُهج المبتكرة لتعبئة الموارد، مثل سندات البلديات والأموال العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص المتوائمة مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية. وينبغي بذل الجهود لإعطاء الأولوية للمناطق الهشـــة مع التركيز على احتياجات الفئات الأشـد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضـاع هشـة والأكثر عُرضـة لخطر التخلّف عن الركب؛ *(التمويل وتعبئة الموارد)*

36- وإشراك الحكومات المحلية ودون الوطنية وجميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية للأمن الغذائي والتغذية. فمساهماتها، بوصفها جهات قيّمة على المعارف والخبرات المحلية، أساسية لتحسين جودة التدخلات، ولا سيما تلك التي تستهدف الفئات الأشد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضاع هشة والأكثر عُرضـة لخطر التخلّف عن الركب، واسـتدامتها والمسـاءلة عنها ولتعزيز الحوكمة الشـاملة والاسـتراتيجية؛ *(الحوكمة الشاملة)*

37- وتقييم انعكاسات الدين العام غير المستدام من جميع المصادر على الأمن الغذائي والتغذية في سياق النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية ومساعدة البلدان النامية على تحقيق القدرة على تحمّل عبء الدين على المدى الطويل من خلال الإدارة السليمة للدين والسياسات المنسّقة التي تهدف إلى تشجيع تمويل الدين وتخفيف عبئه الدين وإعادة هيكلته ومقايضته وتعبئة الموارد المحلية، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، من أجل تعزيز قدرة الحكومات المحلية ودون الوطنية والوطنية على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الحضرية وشبه الحضرية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛ *(إدارة الديون)*

38- والإقرار بدور الاتفاقات التجارية والاسـتثمارية ودمج هذه الاعتبارات في السـياسـات الغذائية الحضـرية وشـبه الحضرية لضمان الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ؛ (*الاتفاقات التجارية*)

وينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

39- تنمية وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في النُظم الغذائية عبر التسـلسـل الريفي الحضـري المتصـل، ولا سـيما الفئات الأشـد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضـاع هشـة والأكثر عُرضـة لخطر التخلّف عن الركب، للمشـاركة بفعالية في عمليات صـنع القرار، بما في ذلك في العمليات المتصـلة بالتجارة والاسـتثمار، والتأثير فيها. ويشـمل ذلك رفع مسـتوى وعي هذه الجهات بحقوق الإنسـان وبناء مهاراتها في مجالات الإلمام بالأمور المالية والتكنولوجيا الرقمية، وديناميات السوق، وإعداد السياسات والدعوة، وحقوق الحيازة (بما في ذلك الأراضي ومصايد الأسماك والغابات)،

والقدرة على الصمود، وتوعية المستهلكين بما في ذلك بالأمراض المعدية وغير المعدية، وأدوات وآليات المساءلة والرصد. وينبغي للسياسات الغذائية أن تشجّع اعتماد نهج تشاركي يشمل أصحاب المصلحة المعنيين، مثل الحكومات المحلية والمزارعين والمجتمع المدني والأعمال التجارية والباحثين والمستهلكين، لضمان تمثيلهم العادل والكفاءة. وينبغي إيلاء عناية خاصة لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية والتخفيف من عبء الأمراض المتصلة بالأغذية؛ *(تنمية القدرات)*

40- وتعزيز المشاركة الفعالة للجهات الفاعلة في النظم الغذائية و/أو قدرتها على التصرّف عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، لا سيما الفئات الأشد فقرًا والفئات التي تعيش في أوضاع هشة والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب، من خلال تعزيز وتقديم الدعم المالي لإدماجها ومشاركتها وتمثيلها بشكل مجدٍ في المنصات المؤسسية والمنصات السياساتية المتعددة المستويات والمتعددة الجهات الفاعلة والمتعددة القطاعات المعترف بها قانونًا، مثل مجالس السياسات الغذائية الشاملة التي تشكّل جزءًا من عمليات صنع القرارات السياسية ومن خلال المشاركة في إعداد الوثائق الاستراتيجية مثل السياسات الغذائية الحضرية؛ *(المشاركة والتمثيل الفعليين)*

41- وتعزيز ودعم التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكذلك التعاون دون الوطني واللامركزي والتعاون بين المدن لتحقيق الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(التعاون لأغراض التنمية)*

42- ورسم خرائط للسياسات الوطنية والمحلية القائمة، وتحليلها بصورة منهجية لتقييم مدى اتساقها مع النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية وتأثيرها عليها وتعزيز أطر المساءلة والشفافية التي توضّح الأدوار والمسؤوليات والمهام المنوطة بمختلف مستويات الحوكمة، بموازاة العمل على تعزيز المشاركة الشاملة والمتعددة الجهات الفاعلة والمتعددة المستويات والمتعددة القطاعات عبر مختلف المنصات واتخاذ تدابير محدّدة لإدارة تضارب المصالح وتعزيز دمج الحلول الخاصة بالنظم الغذائية الحضرية في الأوليات الوطنية القائمة، حسب الاقتضاء، وبما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان. *(المساءلة والشفافية)*

دال- تعزيز نُظم البيانات والبحوث والمعارف بما يُمكّن من تحسين فهم ورصد الأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، والمنظمات الدولية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، القيام بما يلي:

43- تشجيع تنمية القدرات وتمويلها لجمع البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وتحليلها واستخدامها في السياقات الحضرية وشبه الحضرية، بما يضمن الشفافية واتباع نُهج تقودها المجتمعات المحلية وإجراء البحوث المستقلة باستخدام منظور متعدد الجوانب مع العمل في الوقت ذاته على تطبيق خصوصية البيانات وحمايتها وضمانات الملكية الفكرية ومبادئها. وإعطاء الأولوية للمجالات التي يتوافر فيها قدر محدود من البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، ولا سيما في البلدان النامية التي لديها قطاعات غير رسمية كبيرة وتعاني من محدودية الموارد والبنية التحتية والإلمام بالبيانات والمهارات. وقد يشمل ذلك تنمية القدرات في مجالات مثل نُظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد والأدوات الرقمية ورسم الخرائط التشاركية لتحسين تحديد المناطق الأكثر عرضة للاختلالات في النُظم

الغذائية بسبب عوامل مختلفة تشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ولتوجيه التخطيط الطويل الأجل واستراتيجيات الطوارئ والوقاية من الأزمات والاستجابة لها؛ *(تنمية القدرات)*

44- وتعزيز الدعم المالي والفني للنظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، بما في ذلك بناء القدرات الإحصائية، والمشاركة في تصميم النُهج اللازمة لجمع البيانات بقيادة المجتمعات المحلية، والنقل الطوعي للتكنولوجيا وفقًا للشروط المتفق عليها على نحو متبادل. ودعم الأطر المبتكرة مثل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز القدرات على إنتاج البيانات العالية الجودة وجمعها وتحليلها واستخدامها لتوجيه عملية صنع القرارات التشاركية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛ (*الدعم الفني*)

45- وتشجيع التصنيف الشفاف للبيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية[40] ودمج البيانات النوعية لتحديد الأبعاد المتعددة والمركّبة لمواطن الضعف على مستوى التسلسل الريفي الحضري المتصل، والعمل في الوقت ذاته على تحسين نشر البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية المصنفة واستخدامها في تصميم سياسات الأمن الغذائي والتغذية ورصدها؛ *(تصنيف البيانات)*

46- والاستثمار في الأدوات وتكنولوجيا المعلومات والنُظم الرقمية لسدّ فجوات البيانات على المستويات كافةً، بما في ذلك البيانات المرجعية، ولا سيما في القطاع غير الرسمي وقطاع المسار المتوسط، وترشيد عملية جمع البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وتبسيطها بموازاة تحسين جودة البيانات والأدوات التحليلية، بما يشمل استخدام الذكاء الاصطناعي، حسب الاقتضاء، من أجل تتبّع أداء النظم الغذائية، بما في ذلك الاختلالات، ويستحسن أن يكون ذلك في الوقت الفعلي؛ *(الاستثمار في جمع البيانات)*

47- والاستثمار في عمليات الرصد التشاركي واستراتيجيات التعلّم التكيفي وتقييم السياسات والبرامج الغذائية، وتعزيزها من خلال إجراء تقييمات للأثر باستخدام أطر التقييم الشاملة، بالاسترشاد بأطر المؤشرات العالمية ذات الصلة التي تقوم برصدها الوكالات الراعية وتبلّغ عنها البلدان. وينبغي لهذه الأطر أن تقيّم أيضًا التنمية الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية الأوسع للنظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ضمن حدود الموارد القائمة ومن دون فرض أعباء مالية إضافية على المؤسسات المعنية؛ *(الرصد والتقييم)*

48- والاستثمار في الحكومات المحلية والشبكات الغذائية في المدن والجامعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المزارعين والتعاونيات والأعمال التجارية والمؤسسات في الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية ومؤسسات المعارف المحلية، وفي التبادلات بين الأقران والتعلّم منها والاستفادة من المعارف المتنوعة، بما يشمل المعارف التقليدية والأدوات الرقمية لتوجيه الأطر التشاركية والمنصات المتعددة المستويات والمتعددة أصحاب المصلحة. وهذا يضمن الشفافية، ويتيح تتبّع التقدّم المحرز والاعتماد، ويسهّل تبادل الدروس المستفادة والنتائج والتحديات والممارسات الجيّدة بين المدن والأقاليم والقطاعات وواضعي السياسات؛ *(تقاسم المعارف)*

[40] وفقًا للخطة الحضرية الجديدة والحاشية 23 من توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2023. توصيات السياسة بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية

49- وإعطاء الأولوية للتمويل العام للبحوث المحدّدة السياق والمشتركة بين التخصصات والمتعددة التخصصات، بما في ذلك البحوث المستقلة، وتوسيع نطاق الابتكارات في مجال البحوث، ونُهج البحوث النوعية والتشاركية التي تركّز على الأمن الغذائي والتغذية والتي تشمل الممارسات الزراعية المبتكرة والقائمة على الأدلة والعلوم والمتنوعة والمستدامة، والتخطيط الحضري وشبه الحضري والمكاني، وسلاسل الإمدادات، والصحة العامة، والعلوم الاجتماعية لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وتوفير حلول شاملة ومناسبة للسياق من أجل صنع قرارات قائمة على الأدلة. *(البحوث المشتركة بين التخصصات والمتعددة التخصصات)*.

الملحق هاء – استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027

يمكن الاطلاع على الوثيقة هنا.

الملحق واو – مذكرة توضيحية من آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية حول توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي

تؤيّد آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية إقرار توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي، لأنها تحتوي على توصيات رئيسية يمكنها النهوض بتحويل النظم الغذائية نحو العدالة والإنصاف والصحة والاستدامة. ومع ذلك، تودّ الآلية أن تقرّ بأن دمج مصطلح الشعوب الأصلية مع مصطلحات الجهات الفاعلة الأخرى يقوّض الحقوق المتأصلة للشعوب الأصلية في تقرير المصير والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، على النحو المسلّم به في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، السيد Alberto Barume (القرار A/HRC/60/29). ولذلك، تحث الآلية على أن تتضمن وثائق السياسات المستقبلية للجنة الأمن الغذائي العالمي تأكيدًا للوضع المتميز للشعوب الأصلية وحقوقها، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الملحق زاي – توضيح موقف باراغواي

بخصوص مشروع التقرير عن النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية

يرحّب وفد باراغواي بهذه الوثيقة ويقرّ بأهميتها في تعزيز النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية في إطار الأمن الغذائي والتغذوي.

ولكن نوّد أن نسجل رسميًا توضيحًا لموقفنا:

أوّلًا، نرى أنّه من الضروري تعديل الصياغة المتعلقة بالبيئة، والاستعاضة عن المراجع الواسعة بإشارة محدّدة إلى أزمة الكوكب الثلاثية – تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث – بما يتماشى مع الأُطر المتفق عليها على مستوى متعدّد الأطراف.

وثانيًا، نودّ أن نذكركم بأنّه ينبغي تنفيذ السياسات وفقًا للتشريعات الوطنية، والمساهمات المحددة وطنيًا، ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

وثالثًا، من المهم الحفاظ على التوازن بين نماذج الإنتاج المختلفة، التي تتضمن دمج التكثيف المستدام إلى جانب الزراعة الإيكولوجية، من أجل إبراز تنوع النهج المستخدمة من قبل صغار المنتجين وفي مجال الزراعة الأسرية.

كما نؤكّد من جديد الحاجة إلى الاتساق مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف والصكوك الدولية القائمة.

وأخيرًا، نودّ أن نؤكّد على أهمية مكافحة المعلومات المضلّلة بشأن النظم الغذائية وإنتاج الأغذية من أجل تعزيز عملية صنع القرارات القائمة على الأدلة العلمية وتعزيز التواصل الشفاف مع الجمهور.

الملحق حاء – ورقة نتائج الاقتراع السري لانتخاب عضوين في مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي من إقليم أوروبا

CFS 53
COMMITEE ON WORLD FOOD SECURITY
20-24 OCTOBER 2025
PLENARY SESSION

53rd Session of the Committee on World Food Security
20 – 24 October 2025

53e session plénière du Comité de la sécurité alimentaire mondiale
20-24 octobre 2025

53.º Período de Sesiones Plenarias del Comité de Seguridad Alimentaria Mundial
20-24 de octubre de 2025

REPORT OF BALLOT RÉSULTAT DU SCRUTIN RESULTADO DE LA VOTACIÓN	1	ELECTION OF CFS BUREAU MEMBERS ELECTION DES MEMBRES DU BUREAU DU COMITÉ ELECCIÓN DE LOS MIEMBROS DEL LA MESA DEL COMITE	EUROPE End of 53rd Session, two-year term

1. Ballot papers deposited Bulletins déposés Papeletas depositadas	110
2. Abstentions Abstentions Abstenciones	2
3. Defective ballots Bulletins nuls Papeletas defectuosas	1

4. Members casting valid votes Nombre de Membres ayant exprimé un suffrage valide Miembros que emitan votos válidos	107

5. Majority Majorité Mayoría	54

Elected – Élu(s) – Elegido(s)		Not elected – Pas élu(s) – No elegido(s)		Eliminated – Eliminé(s) – Eliminado(s)	
France	101	Russian Federation	47		
Bulgaria	66				

Tellers / Scrutateurs / Escrutadores

Ms Jaqueline Mbuya (Tanzania)

Signature / Date 24/10/2025

Ms Erma Rheindrayani (Indonesia)

Signature / Date 24/10/25

Mr Ilja Betlem, Elections Officer, FAO

Signature/Date 24/10/25

الملحق طاء – ورقة نتائج الاقتراع السري لانتخاب عضوين
في مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

CFS 53
COMMITEE ON WORLD FOOD SECURITY
20-24 OCTOBER 2025
PLENARY SESSION

53rd Session of the Committee on World Food Security
20 – 24 October 2025

53e session plénière du Comité de la sécurité alimentaire mondiale
20-24 octobre 2025

53.º Período de Sesiones Plenarias del Comité de Seguridad Alimentaria Mundial
20-24 de octubre de 2025

REPORT OF BALLOT RÉSULTAT DU SCRUTIN RESULTADO DE LA VOTACIÓN	1	ELECTION OF CFS BUREAU MEMBERS ELECTION DES MEMBRES DU BUREAU DU COMITÉ ELECCIÓN DE LOS MIEMBROS DEL LA MESA DEL COMITE	GRULAC End of 53rd Session, two-year term

1. Ballot papers deposited Bulletins déposés Papeletas depositadas	111
2. Abstentions Abstentions Abstenciones	0
3. Defective ballots Bulletins nuls Papeletas defectuosas	0

4. Members casting valid votes Nombre de Membres ayant exprimé un suffrage valide Miembros que emitan votos válidos	111

5. Majority Majorité Mayoría	56

Elected – Élu(s) – Elegido(s)		Not elected – Pas élu(s) – No elegido(s)		Eliminated – Eliminé(s) – Eliminado(s)	
Brazil	73	Panama	46		
Colombia	59	Dominican Republic	21		
		Ecuador	12		
		Peru	11		

Tellers / Scrutateurs / Escrutadores

Ms Jaqueline Mbuya (Tanzania)

Signature / Date 24/10/2025

Ms Erma Rheindrayani (Indonesia)

Signature / Date 24/10/25

Mr Ilja Betlem, Elections Officer, FAO

Signature/Date 24/10/25